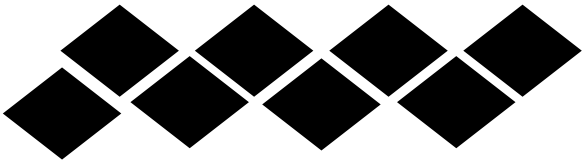

مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

سيرورة المقولة التحليلية للبنية من الوحدة إلى التعدد

مقاربة لسانية

د. أيمن صالح راضي علي

مدرس بقسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم – جامعة المنيا

DOI: 10.21608/qarts.2024.282542.1923

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٣) العدد (٦٣) أبريل ٢٠٢٤

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

سيرورة المقولة التحليلية للبنية من الوحدة إلى التعدد
مقاربة لسانية

الملخص:

يرتكز الميزان الصرفي في دراسة بنية الكلمة (الاسم المتمكن – الفعل المتصرف) على ثنائية الأصلي والزائد، وغرضه الحفاظ على بنية الكلمة في أوزان معينة؛ فإذا وردت كلمة تخالف هذه الأوزان حُكم بأعجميتها.

وقد بدت له صور –إن جاز وصفها– مرنة؛ نحو: القلب المكاني، والحذف، وغيرهما. وهي صور من الميزان الصرفي تمسك القدامى من خلالها بإظهار الأصلي والزائد، وترتيب أحرف الكلمة أو عدمه، والمستعمل أو المحذوف، والأصل المفترض؛ حفاظا على خصائص الوزن الصرفي الذي لا يتغير حتى في الإبدال؛ فرأوا أن الحكم بثباته في الإبدال أفضل من مقابلة المبدل بلفظه، كما ورد في: فحصط، أنها على وزن: فعلط. وإن كان مبدأ (افتراض الأصل) قد بدا في غير الإبدال؛ نحو وزن: "يقول" على "يَفْعُل"، و "يخاف" على "يَفْعَل"، وبما يخالف فيه الاستعمال هذا المبدأ.

وقد أخذت رؤيتهم للميزان الصرفي منحى صوتيًّا مغايرًا؛ فيما سمي بـ "الإلحاق" و"الموازنة"، ويبين من خلالهما إدراك أوجه التقارب التي استنبطوها بين بعض الأوزان الصرفية وبعضها الآخر، وأقروها لكل من "الإلحاق" و "الموازنة"، والتي قد تكون داعيا إلى ما يمكن تسميته بـ "الوزن الموحَّد"؛ فإذا ماثل الوزن الصرفي للفعل وزن فعل آخر أو أكثر في تصريفاته كافة؛ أي كانت المماثلة تامة كان الثاني ملحقا بالأول. أما إذا كانت المماثلة في بعض التصريفات دون البعض الآخر، أو بصيغة أخرى كانت

المماثلة غير تامة فيكون الثاني موازِنًا للأول؛ وبذلك يكون كل ملحق موازِنا، وليس كل موازِن ملحقًا.

وبالنظر من خلال الميزان الصوتي والمقطعي في هذين الموضوعين يبين جواز، وفق ما يسمى في علم الأصوات، إدراجهما ضمن ما قد يجوز تسميته بـ "المماثلة المقطعية" واستعمالها في الأوزان الصرفية.

الكلمات المفتاحية: المقولة التحليلية، الميزان الصوتي، الميزان المقطعي، الموازنة التامة، الموازنة شبه التامة.

المقدمة

موضوع الدراسة:

يتناول هذا البحث تطور مفهوم الميزان الصرفي لدى القدامى، من خلال ضوابطه المقررة. أما ما يتعلق بـ "البنية المقطعية"؛ فهي مقولة تحليلية بدت في "علم الأصوات"، بوصفها ثالث ثلاثة من محاور الأداء الصوتي، وهي: المقطع، والنبر، والتنغيم.

والمقطع نظرية عامة تختص بدراسة بنية الكلمة في اللغة وفق مكوناتها المقطعية، وتشمل أقسام الكلمات: الاسم، والفعل، والحرف. ويقوم المقطع على ركيزتين ثابتتين هما الصامت والحركة.

وانطلاقا من هذه الرؤية الثنائية التراثية والأصواتية الحديثة لبنية الكلمة، ومن خلال باب "الإلحاق" وما سمي في كتب النحاة بـ "الموازنة" يحاول البحث الكشف عن أوجه التشابه و الاختلاف بين أوزان الأفعال صرفيًّا ومقطعيًّا بين القدامى والمحدثين، وليس هذا الهدف المنفرد للبحث؛ فقد بدا للباحث أثناء مدارسة آراء القدامى لهما أن منظورهم للميزان الصرفي لم يكن مقيدا بالأصل المفترض، كما ظهر في القلب المكاني وغيره، وهذه الصورة لم يعد التمسك فيها بالأصلي والزائد ذا بال، وإن كانت مراعاة الترتيب غالبة فيهما، وغير ذلك من الأصول التي سيرد ذكرها لاحقا –إن شاء الله–.

ويتماس "الإلحاق" و "الموازنة" مع ما يسمى في علم الأصوات بـ "المماثلة"، ويزعم البحث –إن جاز ذلك– تسميتها بـ (المماثلة المقطعية بين الأوزان الصرفية)، ويترتب على هذه المماثلة المقطعية أن اللغة العربية لها أوزان مقطعية ثابتة، لا يخرج عنها الكلام العربي، اتساقا مع رؤية القدامى بثبات أوزان الكلام العربي.

أسباب اختيار الموضوع:

١- أن الرؤية التراثية لميزان الكلمة لم تكن وفق معيار واحد، وإنما تعددت المعايير بتعدد الأغراض منه؛ فالميزان الصرفي للحفاظ على بنية الكلمة، والميزان التصغيري لتقليل الأوزان، والميزان العروضي للكشف عن موسيقى الشعر.

٢- أن "الإلحاق" و"الموازنة" يتوافقان مع رؤية البحث صرفيًّا؛ من حيث اعتبارهما صورة مطورة للميزان الصرفي، ومقطعيًّا من حيث إنهما شكلان أرقى من أشكال "المماثلة" بين الحروف.

مشكلة البحث:

إن دراسات الميزان الصرفي المنحصرة في الاسم المتمكن والفعل المتصرف، وكذلك دراسات البنية المقطعية للكلمة العربية – كانت في إطار حصر تعريف كل مقولة تحليلية، وسماتها العامة، وخصائصها التي تميزها من غيرها، وآلية تحليل الكلمة من خلالهما، وغير ذلك. وأنه لا صحة لإحلال إحداهما محل الأخرى؛ ولذلك يحاول البحث إبراز قيمة التعدد في (تمثيل) الكلمة. ومن ثم تبدو تساؤلات أخرى؛ منها:

١- هل تمسك الميزان الصرفي في تحليله الكلمة بمعيار الأصلي والزائد من الحروف؟

٢- هل هذه الرؤى التحليلية تتكامل فيجمه بينها أم تتعارض فيسلك كل منها مسلكه الخاص؟

٣- ما طبيعة هذه المماثلة بين الأفعال؟ أهي تامة أم ناقصة ولا سيما في (الإلحاق، والموازنة)؟

أهداف البحث:

١- تبيين تطور الميزان الصرفي تحليليا؛ حيث يتجاوز المنطق الصوري المفترض إلى المنطق اللغوي الاستعمالي.

٢- إظهار أن البنية المقطعية للكلمة ظاهرة أدائية يبدو أثرها في تصريف الكلمة جزئيا، وفي إيقاعيتها أساسيا.

أهمية البحث:

يرى البحث أن تناول مسألة بنية الكلمة متخذًا من الإلحاق والموازنة نموذجًا لها منطلقا من الرؤية التراثية متمثلة في الميزان الصرفي، وكذلك من خلال المقاربة اللسانية الحديثة الكائنة في البنية الصوتية والمقطعية – أنه، من جهة، لم يسبق البحث في هذه المسألة. ومن جهة أخرى أن النموذج المختار مادة للبحث قمن بإظهار تطور المنظور التراثي لبنية الكلمة، اعتمادا على أن الصامت والحركة (القصيرة، والطويلة) مرتكزان أساسيان في الميزان.

مادة الدراسة:

اعتمد البحث على ما تمكن من مطالعته من المصنفات التراثية والحديثة التي عُنيت بموضوع البحث ومحاوره.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي الذي يتخذ من التحليل أداة لاستقصاء استعمال الميزان بمفهومه (الصرفي، والصوتي، والمقطعي) للفعل، ومن ثم استقراء مفهوم كل واحد منها على حدة.

الدراسات السابقة:

تعددت المصنفات التي درست "المقطع" الصوتي العربي؛ فمنها: الكتب التي عنيت بدراسته من خلال محاور رئيسة؛ هي: تعريفه، أقسامه، مدى شيوع بعض أقسامه دون البعض الآخر، وارتباط دراسته بالدراسات الصرفية والصوتية العربية ... إلخ. وقد استعان البحث بما تمكن من الحصول عليه، وسيرد بيان هذا في أثناء الدراسة.

ومنها كذلك الأبحاث العلمية، وتقسم بحسب مقتضياتها المنهجية إلى أربع وجهات، على النحو التالي:

الأولى– دراسة علاقة المقطع بالدرس الصرفي وتطبيقاته، ومنها ما يلي:

- د. الشريف ميهوبي: (المقطع الصوتي وبنية الكلمة)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ١١، العدد ٢، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠؛ حيث انبنت دراسته على الخصائص البنيوية للكلمة وعلاقة ذلك بالمقاطع الصوتية.

الثانية– دراسة المقطع العربي دراسة تقابلية، ومنها ما يلي:

- عبد القادر بن زيان: (البنية المقطعية دراسة تقابلية بين اللسان العربي والفرنسي)، مجلة سيميائيات، جامعة وهران ١ أحمد بن بلة، المجلد ٣، العدد ٤، سبتمبر ٢٠١١. وقد عني باستقراء واستنباط ملامح التقارب والاختلاف بين المقطعين العربي والفرنسي.

الثالثة– دراسة المقطع دلاليا، ومنها ما يلي:

- د. صباح صابر حسين أبو شحاتة: (التشكيل الصوتي المقطعي ودلالته في لامية ابن الورد)، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد ٨٦، ديسمبر ٢٠١٥. وقد

تمكنت من تحديد أنواع المقاطع في القصيدة، وتمييز قويها وضعيفها، واستكملت الدراسة بعنصري الأداء: النبر، والتنغيم.

الرابعة– دراسة المقطع عروضيا، ومنها ما يلي:

- د. خلف خازر ملحم الخريشة: (المقطع الكلمي وإيقاعية السبب الخفيف)، مجلة جمعية الثقافة من أجل التنمية، السنة الحادية عشرة، العدد ٤٣، أبريل ٢٠١١م. وقد بَيَّنَّ الباحث إمكانات المقطع الإيقاعية من خلال الشعر بوصفه المادة اللغوية الثرية بهذا الجنس من الموسيقى.

محتويات الدراسة:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى المقدمة، المذكورة آنفا، وأربعة مباحث، بيانها على النحو التالي:

المبحث الأول: الميزان الصرفي بين الثابت والمتغير.

المبحث الثاني: الميزان الصوتي.

المبحث الثالث: الميزان المقطعي.

المبحث الرابع: المسلك الصوتي والمقطعي للإلحاق والموازنة.

وأُتبعت المباحث بالخاتمة التي تتضمن أهم النتائج، ويليها ثبت المصادر والمراجع، مرتبة ترتيبًا ألفبائيًّا.

المبحث الأول: الميزان الصرفي بين الثابت والمتغير:

لعلم الصرف ثلاث وسائل تحليلية؛ هي: الجداول التوزيعية، والعلامة الصرفية: (العدد، والنوع، والتعيين)، والميزان الصرفي. والأخير مصطلح مفهومي وظيفي[١]، ويختص بتحليل الكلمة متمثلة في: الاسم المتمكن، والفعل المتصرف فقط. وقد اصطنعه النحاة[٢] لبناء كلمات على أوزان ما بنت عليه العرب[٣]؛ فيصير الكلام عربيا، لاستنادهم على "القياس"، وللكشف عما إذا كانت الكلمة عربية أم لا، وأقروا الميزان الذي تقاس عليه الكلمة، وجعلوه على ثلاثة أحرف (فعل)[٤]، وما زاد على الثلاثة من أصول يقابله زيادة في اللام كالرباعي، نحو: دحرج، وجعفر. فكلاهما على وزن (فَعْلَلَ). والخماسي؛ نحو: سفرجل، على (فَعَلَّل)، واستندوا فيه على الجذر اللغوي للكلمة؛ فالأصل في الموزون يقابله أصل في الميزان، والزائد، إذا كان من أحرف الزيادة العشرة، يقابل بلفظه في الميزان؛ نحو: ناصَرَ، وانتصر، واستنصر. توزن مرتبة على: فاعل، وافتعل، واستفعل.

---

[١] ينظر: د. محمد عبد العزيز عبد الدايم: نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الحادية والعشرون، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١، ص:٣٦ وما بعدها.

[٢] ينظر: الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م، ص: ٨/٢٥٤.

[٣] ينظر: ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، [د.ط]، د.ت، ص:٢/ ٤٨٧.

[٤] ينظر: سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ص: ٤/٢٢٩-٢٣٠. وابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، د.ط، د.ت، ص: ٤/٨-٩، ٢٩. والرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ص:١/١٢- ١٣.

وتتحدد سمات الميزان الصرفي فيما يلي:

١- بيان عدد أحرف الكلمة، والأحرف الأصلية والأحرف الزائدة فيها.[٥]

٢- تعيين موضع الزائد؛ فقد يكون سابقًا؛ نحو: أقبلَ. أوحشوًا؛ نحو: قَاْبَلَ. أولاحقًا؛ نحو: كَتَبَتْ.

٣- مراعاة المساواة بين الميزان والموزون؛ فالحركة سواء أكانت الفتحة، أم الضمة، أم الكسرة[٦]، وكذلك الحرف الساكن لابد أن يتطابقا فيهما؛ نحو: فَخْذ على وزن "فَعْل"، وقَدَم على وزن "فَعَل".[٧]

٤- أن المزيد بالتضعيف يحاذيه في الميزان الأصل السابق له؛ نحو: جَرَّبَ على وزن "فَعَّلَ". أما المزيد بواحد أو أكثر من أحرف الزيادة "سألتمونيها"؛ فيرد لفظا في الميزان؛ نحو: "استكمل" على وزن "اسْتَفْعَلَ".[٨]

٥- مطابقة الميزان للموزون المستعمل هيئةً وعددًا في موضعين؛ أولهما: الحذف؛ نحو: "يزن" على وزن "يَعِل" بحذف الفاء لوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة.

---

[٥] ينظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وآخر، ص: ٥/٢٢٠. وخالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م- ١٤٢٧هـ، ص:٢/٦٦٥.

[٦] تقيد النحاة بما فرضه عليهم أسلوب الكتابة؛ فاعتبروا الحركات هي: الفتحة، والكسرة، والضمة فقط. وبالرغم من تصورهم أنها أبعاض من أحرف المد التي رأى ابن جني أنها مصوتات إلا أنهم لم يدرجوها في إطار الحركات. ينظر: ابن جني: الخصائص، الجزء الثالث، تحقيق: محمد علي النجار، ص: ٣/١٢١، ١٢٤- ١٢٥.

[٧] ينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، ص: ١/ ٥، ١٣. وابن مالك: تسهيل الفوائد، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، د.ط، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م، ص: ٢٩٣.

[٨] ينظر: ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، ص: ٤/ ٢٩- ٣٤.

و"عِهْ" على وزن "عِ" بحذف الفاء واللام من الأصل. و"قُلْ" على وزن "قُل" بحذف عين الفعل لئلا يلتقي الساكنان[٩]. وثانيهما القلب المكاني؛ فإذا كان "يئس" على وزن "فَعِلَ"؛ فـ "أيس" على وزن "عَفِلَ". و"أشياء" –عند بعضهم– على وزن "لفعاء"[١٠].

ورأى الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ) أن فوائده توضح بنية الكلمة من حيث: "الحركات، والسكنات، والأصول، والزوائد، والتقديم، والتأخير، والحذف، وعدمه."[١١]

وتبدو علاقة الميزان الصرفي بالاشتقاق من خلال أولى غاياته التي جُعلت وسيلة لاستظهار بنية الكلمة العربية وتحديد سماتها[١٢]؛ ليميز بينها وبين ما هو أعجمي، وهي كذلك خصيصة تمايز بينه وبين أوزان التصغير وصيغتي الجمع غير المتصرف (مفاعِل، ومفاعيل) من جهة الارتكاز على محاذاة المتحرك للمتحرك، والساكن للساكن بين الميزان والموزون، دون أن يُعنى أي من الصنفين بالأصلي والزائد من أحرف الكلمة؛ من حيث الاشتقاق والترتيب والحذف.[١٣]

---

[٩] ينظر: خالد الأزهري: شرح التصريح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ص: ٢/ ٦٦٥– ٦٦٨. والمرادي: توضيح المقاصد والمسالك، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ص: ٥/ ١٥٢٩– ١٥٣١.

[١٠] ينظر: نقره كار: شرح الشافية في التصريف، وبهامشه شرح الفاضل العصام، دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ت، ص: ٨، ١١. والسيوطي: همع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، ص: ٣ /٤١٠.

[١١] خالد الأزهري: شرح التصريح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ص: ٢/ ٦٦٥.

[١٢] ينظر: الصبان: حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، [د.ط]، د.ت، ص:٤/٣٥٥.

[١٣] ينظر: الشاطبي: المقاصد الشافية، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا وآخَرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م، ص: ٧/ ٢٦٤.

ومن أخص سمات الميزان الصرفي المرتبطة بالفعل: (الصحيح، والمعتل، والمضعف) أنه يزن الصورة الذهنية للكلمة، ويعتمد على ما سمي بـ "الأصل المفترض" لها قبل النطق بها، وبالتبعية ينزع عنها هيئتها المستعملة[١٤] ؛ في الحروف؛ نحو: اتَّصل، واضطرب، واذَّكر التي توزن جميعها على "افتعل". أما اعتماد الأصل في الحركة والسكون؛ فالفعلان "قال" و "مات" وزنهما "فَعَلَ"؛ لأن الأصل "قَوَلَ" و"مَوَتَ". والفعل "خاف" وزنه "فَعِلَ"؛ لأن أصله "خَوِفَ". والفعل "طال" وزنه "فَعُلَ"؛ لأن أصله "طَوُلَ". والفعل "مدَّ" وزنه "فَعَلَ" لأن أصله "مَدَدَ". والفعل "حبَّ" وزنه "فَعُلَ" لأن أصله "حَبُبَ".

وإذا كان وزن الاسم أو الفعل يتحدد بافتراض صورة ذهنية؛ لتتحقق الموازنة بين الميزان والموزون في الحروف والحركات، وفي الهيئة والترتيب؛ فإن هذا الإجراء ينبني عليه مخالفة شقي التمثيل (الميزان، والموزون المستعمل). ولم يكن هذا المسلك إلا من منطلق التمسك بمبدأ الأصل الذي ألجأهم إلى "افتراض" غير المستعمل؛ لأجل مبدأ "توحيد البنية الصرفية" لأشكال النمط الواحد، على سبيل المثال، الفعل الثلاثي: الصحيح بأنواعه والمعتل بأنواعه؛ لتكون على "فَعَلَ"[١٥]؛ حيث جعلوا الصحيح من الأسماء والأفعال هو الأصل (المقيس عليه)، وما أُعلَّ بالقلب أو الحذف أو النقل أو التسكين فرعًا (مقيسًا)؛ لكثرة الأول عن الثاني، ولأن "الفرع خلاف الأصل، وهو اسم

---

[١٤] ينظر: د. أحمد محمد عبد الدايم: قضايا وبحوث في النحو والصرف والعروض، دار الهاني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م – ١٤٢٣هـ، ص: ٨٢-٨٢. و د. عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، ٢٠١٢، ص: ١٤٢.

[١٥] ينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، ص: ١/ ١٢. و د. كمال محمد بشر: دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، الطبعة التاسعة، ١٩٨٦م، ص:٢٤٠، ٢٤٢.

لشيء يبنى على غيره"[١٦]؛ فإن فوائد الميزان الصرفي تتحقق بإتمام هذا القياس، وتوحيد الميزان في كل قسم، دون اكتراث بما يميز كل فرع داخل ذلك القسم من خصائص ذاتية تميزه عن غيره، ويبدو أن هذه الثنائية هي المؤدية إلى تصور أن "المعتل" كان الداعي إلى افتراض أصل غير مستعمل؛ ليتمكن النحاة من توحيد الميزان في الباب الواحد، رغم التباينات الذاتية التي تميز بعضها عن البعض الآخر[١٧]. وإن كان في هذا الرأي قَصْرٌ للسبب؛ لأن القدامى قد صرحوا بأسباب الاصطلاح على الميزان الصرفي؛ فإن هذا الرأي له وجاهته إذا اعتبر ضمن عدة أسباب؛ منها أن تمسكهم بظاهرة الأصل والفرع كان الداعي إلى "الافتراض"، وسحبها على غير الإعلال كالإبدال والتضعيف، والملحق به والملحق وغير ذلك.

ويبدو أن مخالفة الموزون للميزان في بعض صور الكلمة قد شغلت تفكير النحاة قديما، ولعل مبعثها كان دقة الملاحظة للفروق الصوتية والصرفية بين الموزون والميزان وأسباب كل مجموعة منهما[١٨]؛ فما كان منهم إلا أن اتخذوا منحى مغايرًا للأصل المفترض، ويتمثل في الاعتداد بالميزان الصرفي اعتمادا على الموازنة بين أحرف الميزان وأحرف اللفظ المستعمل فقط، ولا سيما أنه قد اتضح في سمات الميزان الصرفي غلبة الاستعمال على نظيره المعتمد على الصورة الذهنية في القلب المكاني والحذف؛ حيث علت القيمة الصرفية الصوتية للمستعمل على القيمة المفترضة، وكانت بوادر الميل إلى وجوب الاعتداد بالظاهر الملفوظ قد بزغت لدى البصريين في تمثيل

---

[١٦] الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ط، د.ت، ص: ١٣٩.

[١٧] ينظر: د. محمد سعيد صالح ربيع الغامدي: الدرس الصرفي العربي طبيعته وإشكالاته، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد ١١٧– ١١٨، يناير ٢٠١٠، ص: ٣٤١

[١٨] ينظر: لطيفة إبراهيم النجار: دور البنية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، دار البشر، عمَّان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م، ص: ١٠٧– ١١٧.

"ميِّت، وسيِّد، وهيِّن" على "فَيْعِل"، وليس "فَعْيِل"، ولا "فَيْعَل"، لدى، على الترتيب، الكوفيون والبغداديون(١٩).

وقد بدت باكورة هذا التوجه الذي لا يتغافل عن رصد التحولات الصوتية (المورفولوجية) في الميزان، من خلال ما تيسرت مطالعته، عند سيبويه (١٨٠هـ)؛ حيث تبين أنه قد يكون للكلمة وزن مغاير للوزن الأصلي يراعى فيه التغير الصوتي في المنطوق لعلة معجمية دلالية؛ فحينما أشار إلى أن علة امتناع إدغام النون في قولهم "زنماء" و"زنم" مخافة اللبس؛ لجواز مجيء الكلمة إذا صارت مدغمة أن تكون من جذر لغوي آخر تدغم فيه ميم غير منقلبة في مثيلتها؛ فيتداخل الوزنان فيلتبس المعنى. أما ما لا يؤدي إلى هذا التداخل؛ فالإدغام حاصل فيه بين النون والميم، كما في "اِمَّحَى"، وبين النون و"الواو" في "اِوَّجَلَ"؛ فيخلص من هذا بقوله: "ألا تراهم قالوا: اِمَّحَى؛ حيث لم يخافوا التباسا؛ لأن هذا المثال لا تُضاعف فيه الميم"(٢٠)؛ فهذا الوزن "افَّعَلَ" بمثابة الجائز في المضاعف غير المتداخل اشتقاقيا وصرفيا مع غيره، بيد أنه ساير الخليل بن أحمد (١٧٥هـ) في عدم قطع صلة الكلمة بالوزن الأصلي غير المنطوق "انفعل"(٢١)؛ لدلالة المعنى والوزن على أن المدغم في الميم نون أبدلت للمماثلة، ويبدو أن هذه الرؤية الخليلية كان لها انعكاسها على اللاحقين.

وكذلك المبرد (٢٨٥هـ) حين تعرض لوزن المصادر: "كينونة" و "صيرورة" و "شيخوخة" من الأفعال: "كان" و"صار" و"شاخ"؛ حيث أبان أن لها وزنين: الأول قائم

---

(١٩) **ينظر: كمال الدين أبو البركات بن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين المحويين البصريين والكوفيين، دار الفكر، [د.ط]، د.ت، ص: ٢/ ٧٩٥-٨٠٤.**

(٢٠) **سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ص: ٤/٤٥٥.**

(٢١) **ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ م – ١٤٢٤ هـ، ص: ٤/١٢٤.**

على الأصل وهو "فَيْعَلُوْلَة". والثاني: قائم على اللفظ وهو "فَعْلُوْلَة" أُلحقت به التاء، ولم ينكر المبرد وزن "كينونة" و "صيرورة" على اللفظ رفضا له، ولكن حفزَه تمسكُه بالغرض الأساسي من الميزان الصرفي؛ حيث إن الوزن اللفظي لا يظهر أصل حرف العلة. وقد سوَّغ هذا التصور القياس على "هيِّن" و "ميِّت" في الصيغة المخففة، ويستتبع هذا مرور الكلمة بثلاث تحولات صرفية من الأصل المفترض إلى اللفظ المستعمل؛ بيانها :١- كَيْوَنُوْنَة، ٢- كَيَّنُوْنَة، ٣- كَيْنُوْنَة. ومن ثمَّ تبدو في الصورة النهائية الصالحة للاستعمال(٢٢).

وقد أيَّد ابن جني (٣٩٢هـ) ومن تبعه هذا التقسيم؛ حيث فرق بين ميزان الكلمة التي يطرد في بابها كالإعلال أو الإبدال، والكلمة التي لا يطرد في بابها ما لحق بها من تغيير صرفي كالقلب المكاني؛ فالنوع الأول أجاز فيه القياس على "الأصل" والقياس على "اللفظ"، حسب لفظه، نحو: الفعل " قُلْ"، وزنه الأصلي "أُفْعُل"، ووزنه اللفظي "فُلْ". أما الكلمات التي اعتراها القلب المكاني، أو كانت مما حُذف أحد أصولها؛ فيجب فيها الوزن على لفظها فقط؛ نحو: "قِسِيّ" وزنها "فِلِيْع". و"يَد" وزنها "فَع". وفي موضع آخر أجاز في القلب المكاني الوزن على الأصل واللفظ؛ حيث اعتمد لـ "مسائِية" وزنان: الأصلي "مَفَاعِلَة". واللفظي "مَفَالِعَة"(٢٣)، كما أجاز وزن الفعل "امَّحى" المزيد بالألف والنون على "افَّعَلَ"، وليس على الوزن الأصلي "انفعل" الذي يراعي فك التضعيف، ورد المدغم (الميم الأولى) إلى أصلها (النون)(٢٤). وعلل ابن

---

(٢٢) ينظر: المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مطابع الأهرام، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤١٥ هـ-١٩٩٤م، ص:٢/١٢٤- ١٢٥.

(٢٣) ينظر: ابن جني: المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وآخر، ص: ٢/ ٩٣.

(٢٤) ينظر: المصدر السابق، ص: ١/ ٧٣- ٧٤. وسيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ص: ٤/٤٥٥.

عصفور (٦٦٩هـ) هذا الوزن بأن المبنى الصرفي للكلمة يَجزم بأنه من قبيل إدغام المتقاربين، وليس المتماثلين[٢٥].

وفي (الخصائص) نبذ "الافتراض" في وزن الثلاثي الأجوف وتصريفاته، بعدما أجازه في (المنصف)؛ فالفعل الثلاثي الأجوف ماضيا كان أو مضارعا لم يسمع عن العرب تصحيحه؛ فلم يرد عنهم "قَوَمَ" ولا "بَيَعَ" ولا "خَوِفَ"؛ فيكون وزن هذه الكلمات على اللفظ هو الصحيح. وكذلك ما يتعلق بصيغة "افتعل" وفروعها؛ فكان رأيه موافقا للسابق، واتضح تفسيره الصوتي لرفض افتراض "افتعل" مع فروعها في قوله: "ومما لا يراجع من الأصول باب افتعل إذا كانت فاؤه صادا أو ضادا أو طاء أو ظاء؛ فإن تاءه تبدل طاء... وكذلك إن كانت فاؤه دالا أو ذالا أو زايا؛ فإن تاءه تبدل دالا ...؛ فلا يجوز خروج هذه التاء على أصلها..."[٢٦]. كما كان الوزن على اللفظ مناصا من اجتماع ساكنين (الهاء، والراء) في الميزان على الأصل، كما في "أهرقت"؛ فلم يجز ابن جني إلا وزنها على اللفظ "أَهْفَلْتُ"[٢٧].

ولعل الدافع لعدول ابن جني عن رأيه بجواز وزن الأجوف على الأصل واللفظ إلى اللفظ فقط، وكذلك وزن الكلمات المحولة بـ "القلب المكاني" – هو غلبة النزعة الصوتية لديه، أو التحول الصوتي بضرورة المماثلة الصوتية بين التاء ومجاوراتها من المجموعة الصوتية المتفقة الصفات: (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء) أو (الدال،

---

[٢٥] ينظر: ابن عصفور: المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وآخر، دون ناشر، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ–١٩٧٢م، ص: ١٥٠/٢.

[٢٦] ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ص: ٣٤٨/٢ – ٣٤٩. وفي مصنف آخر أثبت التاء في وزن "المزدَجر" على "المفتعل". ينظر: تفسير أرجوزة أبي نواس، تحقيق: محمد بهجة الأثري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الثانية، د. ت، ص:١٥٢.

[٢٧] ينظر: ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ص: ٤٩٧/٢.

والذال، والزاي)[٢٨]؛ بالشكل الذي يمكِّن من استعماله مصحَّحًا، وهو ما أقره بفقد الدليل عليه. أما "القلب المكاني" فكان شيوع استعماله وكثرة استعماله حجة لإجازته إقامة الوزنين معا فيه.

وتبعه عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، ولكنه أطلق على النوع الثاني "البدل"، وهو مصطلح مسبوق إليه جعل وزن المبدل في الميزان على لفظه بمعنى "البدل"[٢٩]، وأحسب أن تمسكه بالأصل المفترض هو الدافع لهذا المصطلح، وأن المغزى من هذا المصطلح هو جواز استعمال الوزنين معًا (الأصل، والبدل)، وقد عرض على هذه الرؤية الإعلال بالقلب؛ فكلمة "كساء" عنده لها وزنان؛ الأصل وهو "فِعال"، والبدل وهو "فِعاء". وقد حصر رؤيته هذه، ولم يُدخل في حيزها أنماط الإعلال أو الإبدال؛ حيث ثبت الوزن الصرفي الأصلي "افتعل" لـ "اضطر"، و "ازدجر". رغم إمكانية قياس الوزن "البدل" فيهما على ما أثبته لـ "كساء"، من جهة تغير الحرف الأصلي (التاء) إلى حرف بديل (الطاء)، وإن لم يكن من أصول الكلمة إلا أنه مزيد لمعنى في الصيغة؛ فيكون بمثابة الأصلي الذي يلازم تصريفات الكلمة كافة[٣٠].

وفي (المقتصد) أجاز وزن حروف المعاني، وهو ما لم يُسبق إليه –فيما تمكنت من مطالعته–، ولكنه اشترط لهذه الإجازة شرطين؛ الأول: أن يكون الحرف على وزن اسم أو فعل، وبالتبعية ألا يقل عن ثلاثة أحرف. أما الثاني فألَّا يحكم للحرف الذي فيه

---

[٢٨] ينظر: ابن جني: المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وآخر، ص: ٢/ ٣٢٤ – ٣٢٥.

[٢٩] هو محمد بن بدر. ينظر: أبو حيان الأندلسي: تذكرة النحاة، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن،ص: ١٧٣.

[٣٠] ينظر: عبد القاهر الجرجاني: المفتاح في الصرف، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م، ص: ٢٩، ٩٧– ٩٨.

ألف، مثل: إلى، وحتى. بالإعلال والقلب؛ لأنه لا أصل له يُشتق منه[٣١]. ويبدو أن المسوغ لوزن الحروف صرفيًّا هو الميزان اللفظي، ولا سيما أنه لم ينكر قياسية الوزن الصرفي للاسم المتمكن والفعل المشتق فقط، وأنها مبانٍ مرتجلة، وحروفها كلها أصول؛ إذ يقول: "هذا التمثيل أمر يتعلق بالظاهر. على أن الأقيس أن لا يتعرض للتمثيل في الحرف أصلا"[٣٢].

وثمرة هذا الرأي جواز أن يكون وزن "سوف" على "فَعْل". و"إِلَىْ" على "فِعَلْ"؛ لأن ألفه أصلية غير منقلبة، ويدل على هذا أنه لم يُجز وزن "حتَّى" على "فَعْلَىْ"؛ لأن مقابلة الألف بمثلها في الميزان دليل على أنها مُعلَّة بالقلب، وأظن أن هذا الرأي يجيز وزنها على "فَعْلَلْ"، باعتبار كل حروفها أصولًا[٣٣].

وقد تدارك فيه إجازة وزن المبدل من "افتعل" على الأصل مرة، وعلى البدل أخرى؛ فالوزن الأصلي لكل من: اِزَّيَّنَ، واِثَّاقَلَ، واِزْدَانَ. هو، على الترتيب، اِتْقَعَّلَ، واِتْفَأْعَلَ، واِفْتَعَلَ. أما الوزن البدل لها فهو: اِزْفَعَّلَ، واِثْفَأْعَلَ، واِفْدَعَلَ. ويلاحظ فيه أنه قد قابل أحرف الزيادة في الموزون بمثلها في الميزان، وهو ما لا يُخالف رؤية الجمهور كثيرا إلا من جهة رصد إبدال تاء الصيغ الثلاث بمثلها: زايًا وثاءً ودالاً[٣٤]، كما انسحبت هذه الرؤية الثنائية على وزن المزيد بتكرار حرف من الأحرف الأصول في

---

(٣١) ينظر: عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح التكملة، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود، سلسلة الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م، ص: ٢/ ١٢٦٦.

(٣٢) المصدر السابق، ص: ٢/ ١٢٦٦.

(٣٣) ينظر: السابق، ص: ٢/ ١٢٦٦– ١٢٦٧.

(٣٤) ينظر: السابق، ص: ٢/١٦٢٠. والرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، ص: ١/ ١٤.

الكلمة؛ فيجوز أن يكون الوزن الأصل لـ "قتَّلَ" هو "فعَّل"، ويجوز أن يكون الوزن البدل هو "فَتْعَلَ"[٣٥].

وأيَّده رضي الدين الإستراباذي (٦٨٦هـ) عندما أجاز زنة: اِضْطَرَبَ، وفَحَصْطُ، وهَرَاْقَ، وفُقَيْمِجّ. على وزن –وفق الترتيب–: اِفْطَعَلَ، وفَعَلْطُ، وهَفْعَلَ، وفُعَيْلِجّ. وتوسع في المسألة بإجازة الوزن على البدل، ثم عاد وقيدها باستثناء الزائد المكرر للإلحاق، والمدغم في أصلي، كما أجاز أن يكون للمقلوب والمحذوف وزنٌ (أصليٌّ)، ووزن (بدل)، واستدل بإجازة الجرجاني وزن "قال" على (البدل) "فال".

وقد أشار الرضي صراحة إلى أنه استُغني بـ "الفرع"، حسب تعبيره، قسيم "الأصل"[٣٦]، في وزن كل من:"فَحَصْطُ" و"قُزْدُ"؛ فهما لا يوزنان إلا على "فَعَلْطُ"، و"قُلْدُ"[٣٧]. وكذلك أجاز الجمع بين الوزنين لكلمة واحدة؛ أولهما "الأصلي"، والثاني "الفرع"؛ نحو: فَخْذ[٣٨].

وكان لإدراكه التغيرات الصوتية في المدغم بعد الإبدال، متجاوزا الجرجاني بعدم الاعتداد بالوزن الأصلي، ولا بمقابلة أحرف الزيادة بمثلها في الميزان[٣٩]؛ فأدرجها في الميزان البدل (اللفظي) وفق صيغتها المستعملة التي أدغم فيها الزائد المبدل في الأصل (الفاء)، ومتخذا من قاعدة المكرر من الأصل يقابل بمثله[٤٠]؛ فعامل المدغم المبدل لمماثلة فاء الكلمة معاملة المزيد بالتكرار، متبعا ابن جني في "امَّحى"، وصار محاذيا له في الميزان، وامتدادا له في الصوت؛ فهما حرف واحد (صامت طويل) في النطق لا

---

(٣٥) ينظر: السابق، ص: ٢/ ١١٨٥– ١١٨٧.

(٣٦) ينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، ص: ١/ ٤٠.

(٣٧) ينظر: المصدر السابق، ص: ١/ ١٨– ١٩، ٣٢.

(٣٨) ينظر: السابق، ص: ١/ ٤٠.

(٣٩) ينظر: المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ص: ٥/ ١٥٣١.

(٤٠) ينظر: ابن جني: المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وآخر، ص: ١/ ١٢. وخالد الأزهري: شرح التصريح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ص: ٢/ ٦٦٦– ٦٦٧.

فاصل بينهما[٤١]، دون الحاجة إلى الوزن الأصلي المفترض؛ نحو وزن "اِزَّيَّن" على "اِقَّعَّلَ"، و"اِدَّارَكَ" على "اِقَّاْعَلَ"[٤٢]. دون اعتداد بـ "اتفعَّل" و"اتفاعل" ولا بـ "ازْفَعَّلَ"، و "ادْفَاْعَلَ"، وقد سبقه سيبويه وابن جني في وزن "امَّحى". وأحسب أن هذا الإدراك للتحول الصوتي الواقع في الميزان لحدوثه في السياق الصوتي للكلمة- حافظٌ لهذا النمط من الكلمات في إطار الميزان الصرفي اللفظي، ودليل على عدم إبعاد النحاة القدامى له خارج ما سمي بـ "الرصد الصرفي بالميزان"[٤٣]. أما الفعل المزيد بتكرار حرف أصلي فلم يجز وزنه إلا على الأصل[٤٤].

كما ذكر المرادي(٧٤٩هـ) رأي الجرجاني بأن يكون للكلمة وزنان؛ أصلٌ يعتمد البنية المفترضة، وبدلٌ يعتمد البنية المستعملة. ويبدو أنه قد مال إلى هذا الرأي، حينما أجاز في القلب المكاني أو الحذف أن يذكر الوزن الأصلي للكلمة بجانب الوزن البدل؛ "فيقال: أصله كذا ثم أُعِلَّ"[٤٥].

أما الشاطبي (٧٩٠هـ) فقد بدأ المسألة بضرورة تحقق شرط الموازنة بين الميزان والموزون في العدد والحركة والسكون، والمطابقة في نوع الحركة بينهما؛ ومن ثم أقر بوجود أنماط في اللغة لا يتطابق فيها الميزان والموزون لفظًا؛ كالفعل المعتل،

---

(٤١) ينظر: الشاطبي: المقاصد الشافية، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ص: ٨/٣٢٤-٣٢٥، ٣٤١. وابن كمال باشا: الفلاح على شرح المراح (بهامش كتاب: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثالثة، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩م، ص: ٨٢-٨٣. و د. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د.ط، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ص: ٢٠٧.

(٤٢) ينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخَرين، ص: ١/ ١٩.

(٤٣) ينظر: د. محمد عبد العزيز عبد الدايم: نظرية الصرف العربي، ص:٥٢.

(٤٤) ينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخَرين، ص: ١/١٣- ١٤.

(٤٥) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ص: ٥/ ١٥٣١.

والاسم المخفف بالسكون، وغيرهما. فإذا تطابق الميزان والموزون استنادا على البنية المفترضة للكلمة؛ فقد تحقق الشرط، وصح الوزن على (الأصل)؛ لأنه شرط فيه[٤٦]. وإذا تطابق الميزان والموزون استنادا على البنية المستعملة؛ فقد تحقق الشرط، وصح الوزن على اللفظ. ومفاد هذا أن الشاطبي لم يحِد عن سابقيه، وأقر بصحة استعمال الوزنين معا؛ ما دام توافر شرط الموازنة بين الميزان والموزون متحققًا، ودون أن يجعل الثاني بديلا عن الأول[٤٧].

ونقل الأشموني (٩٠٠هـ) رأي المرادي؛ بجواز أن يكون للكلمة وزنان؛ وزن للأصل يعتمد الصورة الذهنية غير المنطوقة لبنية الكلمة، ووزن البدل. حينما أجاز الوزن البدل في القلب المكاني والإعلال بالحذف بجانب الوزن الأصلي. أما ما عداهما فيوزن على الأصل أو البنية المفترضة[٤٨]. ووافقه الصبان (١٢٠٦هـ) في مراعاة تغيير ترتيب أحرف الميزان تبعا لتغير ترتيب أحرف الموزون[٤٩].

ويبين الفارق بين الوزنين الأصلي والبدل في الكلمات التي مثلوا بها في هذا السياق، ومنها ما يلي:

الكلمة	الوزن على الأصل المفترض	الوزن على اللفظ (الاستعمال)
شَدَّ	فَعَلَ (شَدَدَ)	فَعْلَ
مَفَرّ	مَفْعَل (مفْرَر)	مَفَعْل
رادّ	فَاْعِل	فَاعْلَ

[٤٦] ينظر: الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ص: ٣/٧٩٧.

[٤٧] ينظر: الشاطبي: المقاصد الشافية، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ص: ٨ / ٣٢٧- ٣٣٠.

[٤٨] ينظر: الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ص: ٣/٧٩٦ – ٧٩٨.

[٤٩] ينظر: الصبان: حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، ص:٤/٣٥٨.

الكلمة	الوزن على الأصل المفترض	الوزن على اللفظ (الاستعمال)
صَلْصَلَ	فَعْلَلَ	فَعْفَعَ
اطَّيَّر	تَفَاْعَلَ لأن أصله "تَطَاْيَرَ"	اِفَّعَّلَ
عَضْد	فَعُل (عَضُد)	فَعْل
كَتْف أوكِتْف	فَعِل (كَتِف)	فَعْل للأولى، و فِعْل (للثانية)
عُنْق	فُعُل (عُنُق)	فُعْل
عَلْمَ	فَعِلَ (عَلِمَ)	فَعْلَ
صَأْمَ	فَعَلَ (صَوَمَ)	فَعْلَ
دَعَاْ	فَعَلَ (دَعَوَ)	فَعَلْ
قِيْلَ	فُعِلَ (قُوِلَ)	فِعْلَ
اِسْتَقَاْلَ	اِسْتَفْعَلَ (اِسْتَقْيَلَ)	اِسْتَفَعْلَ
مَقُوْل	مفعول (مَقْوُوْل)	مَفُعْل أو مَفُوْل
مَقَاْل	مَفْعَل (مَقْوَل)	مَفَعْل
اِقْشَعَرَّ	اِفْعَلَّلَ (اِقْشَعْرَرَ)	اِفْعَلَلَّ
اِضْطَرَبَ	اِفْتَعَلَ	اِفْطَعَلَ
اِزْدَاْنَ	اِفْتَعَلَ	اِفْدَعَلَ
اِغْدَوْدَنَ	اِفْعَوْعَلَ	اِفْعَوْدَلَ

ويلاحظ من خلالها ما يلي:

١- أن الأصل في وزن الفعل المضعف أن يكون المدغمان منفكين لتحركهما، ولا يدغمان إلا إذا سُكِّن أولهما، وبقي الثاني متحركًا[٥٠]. ومن جهة الإملاء، والنطق والتشكيل الصوتي يصيران حرفا واحدا، ويمتد زمنه عن زمن المخفف[٥١].

---

[٥٠] ينظر: أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب: دقائق التصريف، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م، ص: ٣٨٣. ويرى الرضي رأيا يبدو أقرب للميزان الصوتي؛ مفاده أن الزائد المدغم في أصل لا يوزن إلا على البدل؛ نحو: اِزَّيَنَ على وزن "اِفَّعَّلَ" وليس "تفعَّل"، واِدَّاْرَكَ على وزن "اِفَّاْعَلَ" وليس "تفاعل"، و"اِطَّلَبَ" على وزن

٢- أن الألف المنقلبة عن الواو أو الياء كما في: (صام، ودعا، واستقال، ومقال). كذلك الياء المنقلبة عن الواو كما في (قِيْلَ) تقابل في الميزان بالأصل المنقلبة عنه، سواء أكانت عينا أم لاما.

٣- أن تغيير حالة الحرف من التحريك إلى التسكين مثل: (عَضُد، وعَلِمَ)- يظهر في الميزان اللفظي.

٤- أن الوزن اللفظي لاسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف "قال" له وزنان؛ أولهما "مَفُعْل" بحذف واو صيغة (مفعول)، وثانيهما "مَفُوْل" بحذف عين الكلمة، واعتبار الواو إشباعًا للضمة[٥٢].

٥- أن الزائد يقابل بلفظه في الميزان، ما عدا الزائد بالتكرير أو المدغم، أما الزائد بأحد أحرف الزيادة؛ نحو: "افتعل" وما يتشعب منها، رغم أنهم قد تمسكوا بلفظها في الميزان إذا قلبت طاء أو دالًا[٥٣]؛ فقد ورد أنه يجوز أن "تقول: "اضطرب" على وزن "افطعل". ومثلها: "فحصط" على وزن "فعلط" ..."[٥٤].

"افَّعَلَ" وليس "افتعل"؛ فالمدغمان بمثابة الصامت المتحرك. ينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، ص: ١/ ١٩، ٢/ ٢١٢.

[٥١] ينظر: الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي: الكافي في اللغة، تحقيق وتقديم: أبو بكر القاسم ضيف الجزائري، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م، ص: ٦٨- ٦٩.

[٥٢] ينظر: خالد الأزهري: شرح التصريح، تحقيق: محمد باسل عيون السود،ص: ٢/ ٤٣، ٧٤٨-٧٤٩.

[٥٣] ينظر: المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، تحقيق: د.عبد الرحمن علي سليمان، ص: ٥/ ١٥٢٩.

[٥٤] الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، ص: ١/ ١٨.

ويبين من هذا أن الميزان الصرفي لديهم معياري المفهوم [٥٥]، يُعنى بالجانبين: الكمي؛ حيث عدد الأحرف من جهة التمام والحذف والترتيب... إلخ. والنوعي الاشتقاقي؛ حيث تحديد أصالة الحروف وزيادتها.

وتبدو ثمرة الميزان الصرفي القائم على الاستعمال في أن النحاة أوجدوا بديلا للوزن على الأصل، كما في الإعلال بالقلب أو النقل، وغير ذلك؛ فأثبتوا في الميزان اللفظي (البدل) التغييرات الصوتية (الفونولوجية) التي تعتري الحروف والحركات في الموزون، وقد بدا هذا في وزن "كينونة" على "فعلولة" عند المبرد، ووزن "قال" على "فال" عند الجرجاني، ووزن "اضطرب" على "افطعل" عند ابن جني والرضي.

ويظن الباحث أن من رأى أن إثبات التغييرات الصوتية في الميزان خروج عن أصل الكلمة، كما في "قال"، وتعددا لصيغة "افتعل" بإثبات الطاء بدلا من التاء، دون مسوغ الإبدال الكائن في الموزون؛ وتكثيرًا للأوزان[٥٦]– لا يؤيده شرط التلازم بين الميزان والموزون في الحركة والسكون، والذي أقره النحاة آنفا؛ فما دام الشرط متحققًا؛ فإن الوزن يصحَّ، ولا سيما أن فكرة الميزان اللفظي (البدل) تعتمد اللفظ المستعمل، وليس المفترض ذهنيا كما في الميزان على الأصل.

---

[٥٥] ينظر: د. محمد عبد العزيز عبد الدايم: نظرية الصرف العربي، ص: ٥٠.

[٥٦] ينظر: الشاطبي: المقاصد الشافية، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ص: ٨ /٣٢٩. والأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ص: ٧٩٦/٣.

كما يبدو أن هذه الثنائية (الافتراض الذهني، والاستعمال اللفظي) قد مكنت النحاة من رصد التغييرات الصرفية، نحو: التجرد والزيادة، والحذف، والقلب المكاني. والصوتية، نحو: الإعلال بأنواعه، والإبدال[٥٧].

وقد تكون هذه النظرة هي التي أبقت على (الإعلال والإبدال) في إطار الميزان الصرفي، وليس مدعاة لإخراجهما منه بحجة اقتصاره على دراسة التغييرات الصرفية[٥٨]؛ فالميزان الصرفي (الأصل) يحافظ على المعنى الصرفي، على سبيل المثال، لصيغة "افتعل". بينما يراعي الميزان الصرفي (اللفظي) التغيرات الصوتية التي طرأت على الصيغة في سياق استعمالها اللغوي، وهذا استنادا على ظاهرة التعدد والتفرع التي اتسم بها الدرس الصرفي[٥٩].

ولم يخرج الميزان الصرفي عن أنه "أمر راجع إلى معنى اصطلاحي لا ينبني عليه في أحكام العربية كبير فائدة"[٦٠]. وقد مال إلى هذا الرأي د. كمال بشر في قوله: "النظر في الكلمة من حيث الزيادة والأصل، والأوزان والأبنية، وما إلى ذلك من تغييرات في صور الكلمات، وهي تغييرات لا تعطي معاني أو قيما صرفية تخدم الجملة والعبارة"[٦١]؛ فالأوزان عنده لا تجاوز كونها بنى صوتية يقاس عليها[٦٢]. ورغم هذا فإن من أوجه أهمية الميزان الصرفي الكشف عن أصل بنية الفعل حال الإسناد إلى ضمائر

---

[٥٧] أرجع د. حيدر عبد أثر هذه التغييرات إلى ما أسماه "الافتراض". ينظر: الافتراض الصرفي في ضوء علم اللغة الحديث، ص: ١٦٢.

[٥٨] ينظر: د. محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى،١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦، ص:١٥٥ – ١٥٨.

[٥٩] ينظر: المرجع السابق، ص:٨٩. و د. كمال بشر: دراسات في علم اللغة، ص: ٢٤٠.

[٦٠] الشاطبي: المقاصد الشافية، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ص: ٨ / ٢٥٤.

[٦١] د. كمال بشر: دراسات في علم اللغة، ص: ٢٣٣. وينظر منه: ص: ٢٣٥.

[٦٢] ينظر: المرجع السابق، ص: ٢٤٤.

الرفع، عندما يتطابق المنطوق في سياقين مختلفين؛ نحو: الرجال يدعون. والنساء يدعون. فـ "يدعون" الأولى على وزن "يَفْعُوْنَ"، والثانية على وزن "يَفْعَلْنَ". وكذلك الفعل "ترين" الذي يجوز أن يكون مسندا إلى "ياء المخاطبة"؛ فيوزن على "تفين"، أو مسندا إلى "نون النسوة"؛ فيوزن على "تفلن"، وفي حال النصب والجزم(٦٣)؛ نحو: قوله تعالى: ﴿إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح﴾ (البقرة: ٢٣٧)

المبحث الثاني: الميزان الصوتي:

إذا كان الميزان الصرفي يعتد بالمتحرك والساكن(٦٤)، وهو الوسيلة الكاشفة عن الوزن المشترك الذي يربط بين البنى الصرفية(٦٥)؛ فإن الميزان الصوتي يعتمد على ثنائية: الصامت (المتحرك، أو غير المتحرك)، والحركة. وتقع ضمن عناصرهما حروف العلة، وهي عند القدامى: "الواو والياء والألف، وإنما سميت حرف علة لأنها لا تسلم ولا تصح: أي لا تبقى على حالها في كثير من المواضع "(٦٦)، وتتسم بالضعف في أحوالها الثلاث: (العلة، واللين، والمد واللين)(٦٧)، ومتعددة الوظائف اللغوية؛ فهي حروف مد (حركات طويلة)، ورموز بديلة للهمزة(٦٨).

---

(٦٣) **ينظر: عفيف الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني: شرح العلامة سعد الدين التفتازاني على التصريف العزي، راجعه وأشرف عليه: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الاستقامة، ١٣٥٣هـ-١٩٣٤م، ص: ٥١-٥٢، ٦٣-٦٤.**

(٦٤) **ينظر: مكي بن أبي طالب: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ص: ٩٧، ١٠١.**

(٦٥) **ينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، ص: ١/ ١٢.**

(٦٦) **المصدر السابق، ص: ١/ ٣٣.**

(٦٧) **ينظر: ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ص: ٢/ ٢٩١.**

(٦٨) **ينظر: فولفديتريش فيشر: الأساس في فقه اللغة العربي، ترجمة: د. سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ص: ١١٤ -١١٥.**

ويتباين مفهوم الحركات وحروف العلة عند القدامى والمحدثين؛ فيؤثر في تحليلهم الصرفي والصوتي؛ فنجد القدامى يعتبرون الحركات: (الفتحة، والضمة، والكسرة) زوائد في الكلمة تلحق بالحروف لتسهيل النطق بها، وأنها الصورة المصغرة من أحرف المد الثلاثة: (الألف، والواو، والياء)[٦٩]، وتلك الرؤية الصوتية للكلمة عند الخليل والتي أشار إليها ابن سيده (٤٥٨هـ) تُقارب رؤية المحدثين للبنية الصوتية للكلمة من جهة ثنائية الأصوات المكونة لها الصامت والحركة، ويبدو الترابط بينهما في قول ابن جني: "أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه ... فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما نشأت عنها"[٧٠]. وقد دعت هذه الرؤية إلى تقسيم حروف اللين إلى: حروف ناقصة (الحركات)، وحروف توام (الحركات المشبعة)[٧١]، وتزداد دقة الملاحظة عند ابن جني حينما رأى أن ألف المد التي يعقبها متماثلان مدغمان– مشبعة؛ أي كأنها متحركة لزيادة المدى الزمني لها؛ فكأنما الفتحة الطويلة في هذه الحالة قد صارت ثلاث حركات قصيرة، وبالتبعية جاز أن يتلوها ساكن، ويبدو أن الرمز الكتابي لألف المد (الفتحة الطويلة) قد جعلها معادلا صوتيا للحرف (الصامت المتحرك)[٧٢]، وتبعه في هذا الرضي[٧٣]. بينما نجد سيبويه والمبرد قد فسرا المسألة على أساس المعادلة الصوتية بين الصامت المتحرك والحركة الطويلة،

---

[٦٩] ينظر: ابن سيده: المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، [د.ط]، د.ت، ص: ١٣/ ٢٧٠.

[٧٠] ابن جني: سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، ص:١/ ١٨.

[٧١] ينظر: د. عبد الرحمن الحاج صالح: الحركة والسكون عند الصوتيين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد الثامن والثمانون، القسم الثاني، المحرم ١٤٢١هـ، – مايو ٢٠٠٠م، ص: ٢٤ –٢٥. وقد قسمها ابن جني إلى: حروف صغار، وحروف توام كوامل. ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، ص:١/ ١٧ – ١٨، ٢٧.

[٧٢] ينظر: ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ص:١/٩٢، ٣/ ١٢٤ –١٢٦.

[٧٣] ينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخَرَين، ص: ٢/ ٢١١.

ولكن ملاحظة هذه المحاذاة الصوتية من جهة الكمية للحركة الطويلة (ألف المد)، والمكونة من صوتين (حركتين قصيرتين)، قد جعلتها معادلًا كميًّا للحرف المتحرك المكون من صوتين (صامت، وحركة قصيرة)؛ فأكسبتها قيمة صرفية صوتية؛ حيث يحسُن إدغام حرفين متماثلين بعدها[٧٤]، ويبدو أن الدكتور تمام حسان كان يقصدهما حينما أشار إلى أنه رأي الصرفيين[٧٥]. وللسيرافي مدرك دقيق يوافق التحليل الصوتي للحرف المشدد، أو من جهة الأخذ بالتحليل الفوناتيكي[٧٦]؛ إذ علل المسألة، من جهة الأداء الصوتي وليس البناء الصرفي؛ فيصير عنده المدغم حرفا واحدا متحركا يسبقه حرف ساكن؛ فيزول ثقل اجتماع الساكنين[٧٧]. ويعد رأي ابن جني وجيها، ولا سيما أن جواز قلب ألف المد إلى همزة مفتوحة، وفتح ما قبلها؛ فتكون الفتحة والهمزة المفتوحة بديلا صوتيا عنها؛ نحو: شأَبَّة، وجأَنِّ، وقوله تعالى "ولا الضأَلِّين" (الفاتحة: ٧)[٧٨]. أما رأي سيبويه فهو الراجح؛ من جهة أن ألف المد حركة ممدودة (طويلة)، وليست حرفا ساكنا؛ فالمد أُجري مجرى الحركة[٧٩]. ومن جهة أخرى أن الصامت المتحرك بحركة قصيرة عبارة عن صوتين[٨٠]: صامت متلو بحركة؛ لذلك يجوز التوازن الصوتي الكمي بينهما. أما أن تكون ألف المد مشبعة؛ ففي هذه الحال يضطرب هذا الاتزان ويختل،

---

(٧٤) ينظر: سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ص: ٤/٤١٩، ٤٣٧ – ٤٣٨، ٤٤٧.

(٧٥) ينظر: د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، د.ط، ١٩٩٤م، ص: ٧٠.

(٧٦) ينظر: د. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ط، ١٩٩٠، ص: ١٤١.

(٧٧) ينظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وآخر، ٤/ ٢٥٨.

(٧٨) ينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، ص: ٢/ ٢٥٠. وأبو حيان الأندلسي: البحر المحيط في التفسير، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٤٣٢هـ –٢٠١٠م، ص: ١/٥٢.

(٧٩) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، ص: ٥/ ٢١٥، ٣٢٣

(٨٠) ينظر: المصدر السابق، ص: ٢/ ٢٩٤.

فضلا عما به من ثقل[٨١]. ويؤكد هذا ابن جني نفسه حينما اعتبر أحرف المد (الألف، والواو، والياء)، سواء أكانت متبوعة بهمزة أم بحرف مدغم- حروفًا توام وكوامل، وأن الألف قلبت همزةً طلبًا للحركة (الفتحة)؛ لأن الألف لا تقبل الحركة مطلقًا، ولا يستطاع إليها سبيلا[٨٢]، وَلَكَمْ كان أولى أن يعتبر حروف المد حركات لمشابهتها الحركات من هذه الجهة بدلا من كونها مجرد وجه شبه بين الحركات والحروف[٨٣]، أو من جهة مجيء الألف المبدلة عن نون التوكيد الخفيفة بعدها في "اضربا"[٨٤]، وأنه قد تابع الزجاج في أن الألف مهما طال زمن النطق بها فلن تتعدى كونها ألفًا[٨٥]. ويبدو أن محاولة ابن جني لتفسير تتابع ساكنين في كلمة واحدة كان مبدؤها ما يسمى بـ "المدى الزمني" لنطق الحركة، وليس معيار "الكمية" التي تعني عدد الأصوات؛ فالحركة الطويلة في حقيقتها حركتان قصيرتان، ويرجح هذا قوله: "الألف إذا أُشبع مدها صار ذلك كالحركة فيها"[٨٦]؛ فوصفه للإشباع في الألف بأنه "كالحركة" وليس حركة خالصة يعني أن إطالة المدى الزمني لها يماثل المدى الزمني للحركة القصيرة[٨٧]. ورغم هذا وذاك إلا أنه لم يكن لها أثر في الميزان الصرفي؛ لأنه يعتد بالكمية الصوتية (عدد الأصوات اللغوية)، وليس المدى الزمني لنطقها، وقد تبين هذا عندهم. ولعل ما قيد

---

[٨١] ينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، ص: ٢/ ٢١١، ٢٣٢.

[٨٢] ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، ص:١/١٧-١٨، ٢٧-٢٨. والخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ص: ٢/ ٣١٩، ٣/ ١٢٧.

[٨٣] ينظر: ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ص: ٢/ ٣١٩.

[٨٤] ينظر: ابن جني: مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، تحقيق: د. حسين أحمد بو عباس، مطبعة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م، ص: ٤٢.

[٨٥] ينظر ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ص:١/٨٩.

[٨٦] المصدر السابق، ص:١/٩٢.

[٨٧] ينظر: د. سمير شريف إستيتية: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص: ٢٥١.

الفكرة عند ابن جني هو ما بدا لديهم من قدرة الواو والياء على تحمل الحركات؛ فألحقوهما بالحروف الصحيحة[٨٨]، ولا سيما أن التطابق الاصطلاحي والرمزي بين الواو والياء بوصفهما حرفي مد؛ نحو: أشدو، وأبتغي. وبوصفهما حرفين صحيحين نحو: وَعَد، ويَسُر– قد أسهم في هذا التراجع[٨٩]، ويبدو هذا جليا عند السيرافي في قوله: "إذا كانت الكسرة بعض الياء فينبغي إذا أتممنا الكسرة ومددناها فصارت ياء أن لا يكون بعد الكسرة ياء تامة؛ لأن الكسرة بعض هذه الياء، والذي بعد الكسرة هو البعض الآخر"[٩٠]؛ فالكسرة التامة أو الممدودة يرمز لها بالياء، والحرف التام التي هي بعضه، ياء كذلك، وهنا ملحظ حيث يبين إدراكه أن الياء التامة بعض من الكسرة الممدودة، كما كان لمعيار القوة والضعف تدخل في هذه المسألة؛ حيث أعملوه على الحروف والحركات فرأوا "صوتا أعظم من صوت؛ فسموا العظيم حرفًا والضعيف حركةً، وإن كانا في الحقيقة شيئا واحدا"[٩١]. وتبدو في هذا السياق محافظتهم على التمييز بين الصنفين (الحروف، والحركات)، ولم يدرجوا الحركات في إطار الحروف، كما رأى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، وأحسب أن ما دعاه إلى هذا أنه قد جعل الحروف مكافئة للأصوات؛ فساغ له تسميتها بـ (الحروف الناقصة).

وتعد أصوات المد واللين نحويا حروفا لا حركات، وبالرغم مما يبدو من إدراك ابن جني أن الحركات أجزاء من أحرف المد واللين، إلا أنهم اعتبروها في هذه الحال

---

[٨٨] ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، ص:١/ ٢٠.

[٨٩] ينظر: د. محمد جواد النوري: علم الأصوات العربية، منشورات جامعة القدس، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، ص: ١٩٩.

[٩٠] السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وآخر، ص: ٥/ ١٣٢.

[٩١] ابن يعيش: شرح المفصل، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، ص: ٥/ ٢٠٤.

حروفا ساكنة[٩٢]، لها خصائصها ووظائفها المغايرة لمقابلاتها؛ ولعل هذا ما حدا بالخليل إلى جمعها في نسق واحد (حروف العلة) في معجمه، بعدما رتب الحروف الصحيحة، حسب المخارج الأبعد فالأدنى[٩٣]؛ نظرا للتغيرات التي تعتريها في السياق الصوتي، ولعنايته بالأصوات اللغوية القادرة على تكوين جذر لغوي قابل للتقليبات الصرفية[٩٤]، ولا سيما أن الخليل قد اعتبر الحركات أجزاء من أحرف المد واللين، ولواحق بحروف الكلمة تربط بعضها ببعض؛ ليسهل النطق بها[٩٥]، وأن كل حركة ونظيرها مخرجهما واحد، وأن حرف المد إشباع لمقابله[٩٦]، وأن أحرف المد واللين والهمزة بوصفها مجموعة صوتية تتميز بإمكانية إحلال أحدها محل مثيله في نفس الفئة الصوتية، دون تغيير في المعنى، وهو ما يعرف بـ "الفونيم الرئيس" الذي شمل مجموعة من الفونيمات تتشابه فيما بينها بالشكل الذي يميزها عن غيرها من المجموعات الفونيمية؛ فصارت كأنها فونيم واحد[٩٧]؛ فجمع بينها وبين الهمزة ما سمي بـ "القرابة الصوتية الذهنية" التي أتاحت لأبناء اللغة الإحلال والتبديل الصرفي والصوتي فيما بينها[٩٨]، وكذلك، إن جاز للبحث تسميتها بـ "القرابة الشكلية"؛ فالهمزة "تشبه حروف

---

[٩٢] ينظر: الأزهري: تهذيب اللغة، حققه وقدم له: عبد السلام محمد هارون، دار القومية العربية للطباعة، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م، ص: ١/ ٥١.

[٩٣]ينظر: الخليل بن أحمد: كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق: د.عبدالحميد هنداوي، ص:١/٣٠، ٤١.

[٩٤] ينظر: د. غالب فاضل المطلبي: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: ٦٩ – ٧٠.

[٩٥] ينظر: سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ص: ٤/٢٤١– ٢٤٢.

[٩٦] ينظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وآخر، ص: ٥/ ١٣١– ١٣٢.

[٩٧] ينظر: د. غالب فاضل المطلبي: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: ٣٩.

[٩٨] ينظر: سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٢هـ– ١٩٩٢م، ص: ٣/٥٤٤– ٥٤٥. وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ص:٢١٤ – ٢١٥.

المد واللين من حيث كانت تصور بصورتها؛ فتكون تارة ألفًا، وتارة واوًا، وتارة ياءً. وصورتها في الأصل ألف"[٩٩]، وهذه رؤية أقرب إلى التقسيم الفونولوجي الذي بدا لدى سيبويه؛ فوصفها بأنها "غير مهموسات، وهي حروف لين ومد، ومخارجها متسعة لهواء الصوت، وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها، ولا أمدَّ للصوت"[١٠٠]، وتبعه ابن جني في اعتبارها حروفا صحيحة طبقا للمخرج الصوتي والصفات المميزة لهما؛ فالياء مع الجيم والشين من وسط اللسان، والواو مع الباء والميم من بين الشفتين[١٠١].

أما الحركة وفق رأي المحدثين فتنقسم إلى: (حركة قصيرة، وحركة طويلة)؛ فـ"أصوات الواو والياء والألف، وكذا الحركات على أنها مصوِّتات بخلاف بقية أصوات اللغة كالسين والميم التي تعتبرها صوامت، وكذلك لا تميز النظرة الحديثة بين الواو والياء والألف من جهة، وبين الضمة والكسرة والفتحة من جهة أخرى إلا في طول المدة الزمنية؛ فتعتبر الأولى مصوتات طويلة، وتعتبر الثانية مصوتات قصيرة"[١٠٢]؛ ولذلك قسموا أصوات اللغة إلى ثلاثة أقسام: صوامت، وحركات (قصيرة، وطويلة)، وأنصاف الحركات[١٠٣]؛ فالصوامت هي الأصوات اللغوية التي تصدر نتيجة اعتراض خروج الهواء من الرئتين في الجهاز الصوتي، وتمثل الهيكل الثابت للكلمة[١٠٤]. والحركات تمتاز عنها بالخروج المستمر للهواء دون احتكاك إلا من الأوتار الصوتية واللهاة، وأنها

---

[٩٩] ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ص:١٠٢.

[١٠٠] سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ص: ١٧٦/٤.

[١٠١] ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، ص:١/ ٤٧ – ٤٨.

[١٠٢] د. أحمد الحمو: محاولة ألسنية في الإعلال، مجلة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث، ١٩٨٩م، ص: ١٦٩.

[١٠٣] ينظر: د. كمال بشر: دراسات في علم اللغة، ص: ٨٩.

[١٠٤] أشار د. عبد الصبور شاهين إلى هذا الانقسام في الأول فقط حال الوصل. ينظر: المنهج الصوتي، ص: ٤٤ – ٤٥.

أصوات جهرية غالبا، وأوضح سماعًا[١٠٥]، وقد رأى المحدثون أن للحركات في العربية حالتين: القِصَر (الفتحة، والكسرة، والضمة) ويرمز لها بـ: a، i، u. والطول (الفتحة الطويلة، والكسرة الطويلة، والضمة الطويلة)، أو ما أُصطلح عليه لدى القدماء بـ "حروف المد واللين"؛ فيرمز كتابةً لها، على الترتيب، بـ: الألف، والواو، والياء. أو بـ: aa، ii، uu؛ فلا تتميز الحركة عن مقابلها في القسم الآخر سوى بالكمية الصوتية؛ فالحركة الطويلة تعادل حركتين قصيرتين، إلا أنها صوت أحادي، وليس مزدوجا ولا مركبا، ويتضح أثر هذا في البنية المقطعية[١٠٦].

أما رؤية المحدثين لحروف العلة؛ فقد تعددت مصطلحاتهم تجاهها؛ فمنهم من تمسك باللفظ التراثي وأطلق عليها: "أنصاف أصوات اللين"[١٠٧]، و"حرفا العلة"[١٠٨]، و"أنصاف العلل"[١٠٩]، و"أنصاف المد"[١١٠]، و"أنصاف الحروف أو أنصاف

---

[١٠٥] ينظر: د. عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة، مطبعة الكيلاني، الطبعة الثانية، ١٩٦٨م، ص:١٥٦ –١٥٨. و د. كمال بشر: علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٠م، ص: ٢١٧ –٢١٨.

[١٠٦] ينظر: د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ٣٠٠ – ٣٠١.

[١٠٧] ينظر: د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص: ٤٤.

[١٠٨] ينظر: د. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي، ص: ٣٠.

[١٠٩] ينظر: د. أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص: ٣٣٠.

[١١٠] ينظر: د. غالب فاضل المطلبي: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: ٢٢٦ – ٢٢٧.

الحركات"[١١١]. ومنهم من استعمل مصطلحات صوتية حديثة؛ نحو: "أنصاف الحركات"[١١٢]، و"الحركات المزدوجة"[١١٣]، و"الصوائت المركبة"[١١٤].

ورغم هذا التعدد الاصطلاحي إلا أن مفهومه عند جلهم بدا مغايرا من جهة؛ حيث استثنوا منها: الألف، والهمزة. وموحدًا من جهة أخرى؛ حيث قُصِرَتْ على: الواو (w)، والياء (y) فقط؛ فقد رأوا أن الواو والياء، من الناحية الصوتية النطقية، حركة مركبة ناتجة عن انزلاق بين حركتين[١١٥]، وهذا التوالي يسمهما بـ الغائية أو التقريب؛ فالواو يقترب فيها اللسان من الحنك الأسفل، والياء يقترب فيها اللسان من الحنك الأعلى، وهو وضع مقارب لوضع نطق الضمة الطويلة والكسرة الطويلة[١١٦]، ولا سيما أن الوضوح السمعي فيهما أقل منه في الضمة الطويلة والكسرة الطويلة[١١٧]. أما من الناحية الوظيفية فيردان مورد الصوامت؛ فتتغير الدلالة لتغير القيمة الصوتية. وإذا كان تصورهما على هذا النحو لجمعهما بين خواص فئتي الأصوات؛ فيكون الجانب الحركي

---

[١١١] ينظر: د. الطيب البكوش: التصريف العربي، ص: ٥٣. و د. سمير إستيتية: الأصوات اللغوية، ص: ٢٢٦– ٢٣٠.

[١١٢] ينظر: د. كمال بشر: علم الأصوات، ص: ٢١٤، ودراسات في علم اللغة، ص: ١٣٨. و د. عبد الفتاح البركاوي: مقدمة في علم أصوات العربية، الجريسي للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤م، ص:٨٦.

[١١٣] ينظر: د. عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة، ص:١٧١.

[١١٤] ينظر: المرجع السابق، ص: ٩٩.

[١١٥] ينظر: د. الطيب البكوش: التصريف العربي، ص: ٥٣. و د. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي، ص:٣٠–٣١.

[١١٦] ينظر: د. سمير إستيتية: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص: ٢٢٨ – ٢٣٠.

[١١٧] ينظر: د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص: ٤٥. و د. أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص: ٣٣٠..

غالبا في الاصطلاح، والجانب الصامتي غالبا خاصة في الميزان الصرفي[١١٨]، وقد رجح بعض المحدثين أن الواو والياء صامتان؛ فهما فونيمان رئيسان؛ أي يمكن استبدالهما في الكلمة بصامت آخر، ويتحملان الحركات[١١٩].

ويمكن من خلال هذه الرؤية الصوتية فهم تصور المحدثين تحليل بنية الكلمة فيما بدا لهم؛ من حيث تحليل ما لا أساس لغوي له، ويغاير ما ذهب إليه القدامى، ورفض فكرة الافتراض الذهني[١٢٠]، خاصة أن غاية الأوزان الصرفية هي "تقدير عناصر الكلمة، على ما هي عليه في الواقع النطقي، وتصوير كل تغيير في أصواتها، أو في مواقعها"[١٢١]؛ فما هي إلا أقيسة صوتية يقاس عليها[١٢٢].

ويمكن إدراك الميزان الصوتي من خلال معالجة المحدثين لما أُعْتُبِرَ له أصل مفترض، فيما يلي بيانه:

١- **الفعل الثلاثي الأجوف:** لم يخالف فريق منهم رؤية القدامى في اعتبار الفعل "قالَ" أصله "قَوَلَ"[١٢٣] و"باعَ" أصله "بَيَعَ"؛ فوافق كلا من: الجرجاني في تصوره "للميزان الأصلي"، وابن مالك (٦٧٢هـ) الذي رأى اتحاد اللفظ واختلاف المعنى بين: (قال، وخاف، وطال)[١٢٤]. أما الميزان الصوتي فلم يعتبره بديلا عن الأصلي "فَعَلَ"

---

[١١٨] ينظر: د. كمال بشر: علم الأصوات، ص: ٣٦٨. و د.عبد الصبور شاهين:المنهج الصوتي،ص: ٣١.

[١١٩] ينظر: د. محمد علي الخولي: الأصوات اللغوية، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م، ص: ٩٩.

[١٢٠] ينظر: د.أحمد كشك:من وظائف الصوت اللغوي، دار غريب، القاهرة،الطبعة الأولى،٢٠٠٧م، ص:٢٢.

[١٢١] د. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي، ص: ٤٧.

[١٢٢] ينظر: د. كمال بشر: دراسات في علم اللغة، ص: ٢٤٤

[١٢٣] يعتمد البحث أحرف المد في الميزان الصوتي حركات طويلة، وليست حروفا ساكنة ما قبلها متحرك بحركة من جنسها.

[١٢٤] ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م، ص: ٤/٢٢٠٠.

كسابقه؛ لأن منطلق التحليل كان صوتيا؛ فلم يعتبر الألف مبدلة عن الواو والياء أو الحركة المركبة الناتجة عن انزلاق بين حركتين؛ حيث اعتبرها فتحة طويلة نتاج اجتماع الحركتين القصيرتين المتتاليتين (الفتحة + الفتحة) بعد سقوط الواو من الأول، والياء من الثاني، تخلصا من المقطع الحركي المزدوج (ua) الأوسط في qa+ua+la، و(ia) في ba+ia+ʻa، وكراهة توالي ثلاث حركات[١٢٥]؛ فليس للفعل وزنان؛ وإنما وزن واحد للصيغة المستعملة: qaa+la، و baa+ʻa ؛ مكون من : ص+ ح ح + ص+ ح[١٢٦]؛ فانتهى إلى أن "فَالَ" هو وزن "قالَ" و"باعَ" وما شابههما؛ لأنها عبارة عن مقطعين لا ثالث لهما[١٢٧].

أما الفريق الآخر فقد وافقهم في هذا التحليل الوصفي المعتمد على علم الأصوات الوظيفي، إلا أنه لم يستند إلى فكرة الأصل الذهني غير المستعمل؛ فكانت رؤيته قاطعة بمخالفة "قال" لـ"نَصَرَ" من حيث البنية الصوتية والمقطعية–سيرد تفصيلها لاحقا–[١٢٨]، واعتبروا "قال" ثنائي الجذر اللغوي، وليس ثلاثيًّا[١٢٩].

وكذلك في مضارعه اعتمدوا الصيغة المفترضة "يَقْوُلُ" و "يَبْيِعُ"؛ فتسقط الواو من الأول، والياء من الثاني؛ تخلصا من المقطع الحركي المزدوج (wu) الأوسط في

---

[١٢٥] ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، ص:١/ ٢٢.

[١٢٦] ينظر: د. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي، ص:٤٨، ٨٢–٨٤، ١٨٥، ١٩٤–١٩٥. والطيب البكوش: التصريف العربي، ص: ٥٤.

[١٢٧] ينظر: د. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص: ١٤٢ –١٤٣.

[١٢٨] ينظر: د.كمال بشر: دراسات في علم اللغة، ص:٢٤٤. و د.أحمد كشك: من وظائف الصوت اللغوي، ص:٢٥–٢٦.

[١٢٩] ينظر: د. أحمد الحمو: محاولة ألسنية في الإعلال، ص: ١٧٣–١٧٥.

yaq+wu+lu، و(yi) في yab+yi+ʻu. فتصير الصيغة المستعملة "يَقولُ" ya+quu+lu ووزنها "يَفولُ"، و"يَبيعُ" ya+bii+ʻu ووزنها "يَفيلُ"(١٣٠) .

٢- **الفعل الثلاثي الناقص:** ذهب الفريق الأول إلى التحول الذي يعتري الأصل؛ نحو: "دَعَا"، و "رَمَى"؛ فأصلهما "دَعَوَ" da+ʻa+wa و "رَمَيَ" ra+ma+ya. ولكنه يرى أن (الواو والياء) فيهما لم ينقلبا، ولم تحل الألف محل أي منهما؛ فينتفي بذلك الوزن الأصلي. أما التحول في الصيغة فقد نتج عن سقوط حرف العلة الواو (w) والياء (y)، بسبب توالي الحركات (a+wa) و (a+ya)، كما حدث في الثلاثي الأجوف؛ فيصير وزن الصيغة المستعملة "دَعا" da+ʻaa و"رَمى" ra+maa "فَعا"(١٣١). بينما تابع الفريق الآخر نهجه بضرورة التمسك بالمنهج الوصفي، دون تصور لما لا يوجد في الاستعمال اللغوي؛ فكان مآل هذا مماثلًا للفريق الأول؛ فيكون "فَعا" هو الميزان الذي ينتج عن المعطيات الصوتية(١٣٢).

أما مضارعه فقد اعتمدوا الصيغة المفترضة "يَرْمِي" ووزنها "يَفْعِل"؛ فتسقط الياء منه، تخلصا من توالي الحركات (iyu) في yar+ mi +yu؛ فتصير الصيغة المستعملة "يَرْمي" yar+ mii ووزنها "يَفْعي"(١٣٣).

---

(١٣٠) **ينظر: د. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي، ص: ٨٥، ١٩٨-١٩٩. و د. أحمد محمد عبد الدايم: قضايا وبحوث في النحو والصرف والعروض، ص:٨٢ - ٨٣.**

(١٣١) **ينظر: د. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي، ص: ٨٦ - ٨٧.**

(١٣٢) **ينظر: د. كمال بشر: دراسات في علم اللغة، ص: ٢٤٤. و د. أحمد محمد عبد الدايم: قضايا وبحوث في النحو والصرف والعروض، ص:٨٢.**

(١٣٣) **ينظر: د. الطيب البكوش: التصريف العربي، ص: ٥٥، ٦٣.**

٣- الفعل الثلاثي المزيد "افتعل":

سبق أن أشار البحث إلى أن هذه الصيغة من الأوزان الصرفية التي حظيت باهتمام النحاة القدامى أصحاب الرأي بجواز ثنائية التمثيل على الأصل، وعلى اللفظ (البدل)، وكان لهذا الرأي ركيزتان: الاستعمال، والتجانس الصوتي.

وعلى هذا الأساس أحسب أن ما اتخذه المحدثون في وزن "افتعل" وفروعها لم يكن بدعا؛ فقد رأوا أن الاستعمال هو الضابط في هذه المسألة، وكذلك المماثلة الصوتية، تقدمية كانت أو رجعية، فالمجموعة الصوتية: (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء) إذا سبقت إحداها التاء أبدلتها طاءً؛ نحو: اِصْطَبَرَ، واِضْطَرَبَ، واِطَّلَعَ، واِظْطَلَمَ. والمجموعة الصوتية الثانية: (الدال، والذال، والزاي) إذا سبقت إحداها التاء أبدلتها دالًا؛ نحو: اِدَّثَرَ، واِذْدَكَرَ، واِزْدَجَرَ. فتوزن كلمات المجموعة الأولى على: اِفْطَعَلَ. والمجموعة الثانية على: اِفْدَعَلَ[١٣٤]. أما المجموعة الثالثة من الأصوات التي تسبق تاء "افتعل" فتشمل: (الواو، والياء)؛ فقد أجازوا إدراجها ضمن هذا الإطار، ولكن ليس من منطلق الإبدال الصوتي؛ نظرا لما بينهما والتاء من تباين في الصفات والمخارج، وإنما تأسيسا على مبدأ الحذف والعوض؛ فالواو أو الياء تحذف إذا سبقت تاء "افتعل"، ويعوض عنها بـ "التاء" لئلا تضطرب بنية الكلمة مقطعيا؛ ولذلك أجيز قياس: اِتَّصَلَ، واِتَّسَرَ. على البدل "اِتَّعَلَ" عند الدكتور شاهين الذي بدا متأثرا بالرضي في هذه المسألة[١٣٥]. أما الدكتور بشر فقد ارتضى سيرورة المنهج الوصفي في هذه المسألة وغيرها، ورأى أن يعامل معاملة المجموعتين السابقتين؛ فلا يعتد إلا بالمنطوق، دون عناية بما يُفترض ولم يُستعمل، ولكنه لم يذكر وزن هذا المستعمل هل هو "افَّعَلَ" أم

---

(١٣٤) ينظر: د. كمال بشر: دراسات في علم اللغة، ص:٢٤٠-٢٤١. و د. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي، ص:٢١٠-٢١١. و د. أحمد كشك: من وظائف الصوت اللغوي، ص:٢٦.

(١٣٥) ينظر: د. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي، ص:٧١، ٢١١.

"اِتَّعَلَ"؟ وما اتضح لديه أن إدغامًا بين فاء الكلمة والتاء قد حصل، وأن التاء (فاء الكلمة)، عوضًا كانت أم إبدالًا، هي المدغمة في التاء الزائدة، ولاسيما أن السياق الصوتي مكون من: همزة وصل وتاءين: أولاهما ساكنة، والثانية متحركة؛ لذلك أحسبه قد مال إلى قياسهما على "اِتَّعَلَ"، وليس "افَّعَلَ" بسبب التحول الصوتي من (الواو، أو الياء) إلى التاء، وبسبب ثبوت استعمالها[١٣٦]. ولعل ما ذكره ابن جني في قوله: "ليس في كلام العرب شيء على افَّعَلَ بتشديد الفاء؛ ولهذا ما قال الخليل في انفعل من وجلت "اوَّجل""[١٣٧] يرجح الأول على الثاني.

وقد أُخِذَ على الميزان الصوتي عند المحدثين أنه يعتبر الواو والياء بوصفهما صامتين اعتباريين إذا كانتا غير متحركتين فسيتساويان مع الحركة الطويلة؛ وحينئذ رمزهما في الميزان سيكون واحدًا، وهو (ح ح)؛ نحو: أنتم تغزون. وأنتن تغزون[١٣٨]. ووجاهة هذا الرأي تفرض مدارسته؛ من جهة أن التطابق الرمزي بين ضمير الجماعة (الواو) في: أنتم تغزون، ولام الفعل في: أنتن تغزون. لا يبين إلا من خلال الوزن المقطعي لا الصوتي؛ إذ بدا أن ممن اتخذ الميزان الصوتي من المحدثين متكأ، نابذين مبدأ الافتراض المنطقي، لم يتخلوا عن صورة الميزان الصرفي الأصلي. أما تلك الرموز الصوتية فمحلها الميزان المقطعي؛ وبذلك فإن السياق الصوتي للفظ سيفرض نفسه على المقابل في الميزان. ومن جهة أخرى فإن الاعتداد بالميزان الأصلي والميزان الصوتي أو ما سمي قديما بـ (البدل، أو اللفظ) معًا سيكون سبيلًا إلى حل مثل هذه المسائل الصرفية، ومن جهة ثالثة أن ما يسم كلام العرب بكثرة مجيء الكلمات التي تقابل

---

[١٣٦] ينظر: د. كمال بشر: دراسات في علم اللغة، ص: ٢٤١.

[١٣٧] ابن جني: المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وآخر، ص: ١/ ٧٣.

[١٣٨] ينظر: د. سعد عبد العزيز مصلوح: في اللسانيات العربية المعاصرة دراسات ومثاقفات، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى،١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، ص: ١٠٨ - ١٠٩

وزنين صرفيين؛ نحو: مستشار– يجعل مثل هذه المسألة بمثابة الضرورة التي يستوجب تأويلها على الأصل؛ فيكون وزنهما قبل الحذف: تفعلون، وتفعلن. وعلى البدل: تفعون، وتفعلن[١٣٩]. وإذا كان الميزان الصوتي لدى المحدثين العرب صورة مستحدثة من ذلك التصور التراثي، والمتمثل في مفهوم العلة، والحركة؛ فليس أدل على هذا من أن "هذا الوزن أو ذاك، وهي قيم ليست بالقيم الصورية اللفظية، وإنما هي خواص يظهر أثرها في التركيب، بأن يترتب على وجودها معان نحوية معينة"[١٤٠].

ويرى البحث أن الميزان الصوتي بمفهومه اللغوي الحديث لا يتمايز كثيرا عن الوزن البدل أو اللفظي عند القدماء، بل هو صورة مطورة منه؛ من حيث الاعتماد على الصيغة اللغوية المنطوقة فقط، ومقابلة أصول الموزون بأصول الميزان، وما عداها يقابل بلفظه. أما وجه التباين بينهما فيبدو من تصور ومفهوم الحركات لدى الفريقين، وإمكانية وزن الأسماء المبنية والأفعال الجامدة والحروف، دون التفات للجذر اللغوي الذي كان قيدًا في هذه المسألة؛ لذا يزعم البحث أن دراسة الكلمة العربية من خلال الجمع بين الميزان الصرفي والميزان الصوتي للكلمة الواحدة، وهي رؤية لها مستندها التراثي، وهذه الرؤية أحسبها تزيل الغموض عن مسائل منها، على سبيل المثال؛ وزن الفعلين "آثَرَ" و"آخَذَ"؛ فالظاهر من لفظيهما أنهما على وزن "فَأْعَلَ"، وهذا غير دقيق بالنسبة إلى "آثَرَ"؛ لأن مضارعه "يؤثر" ومصدره "إيثار"، وهو ما يعني أن وزن ماضيه الصرفي "أفعل". أما "آخَذَ" فوزنه "فَأْعَلَ"؛ لأن مضارعه "يؤاخذ" ومصدره "مؤاخذة". وإذا حللناه صوتيا يكون الوزن الصوتي للأول "أاعَلَ"؛ حيث روعي قلب الهمزة الثانية ألفًا

---

(١٣٩) ينظر: ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م، ص: ٢/ ٦٧٠.

(١٤٠) د. كمال بشر: دراسات في علم اللغة، ص: ٢٣٧.

(حركة طويلة)؛ إذ إنها وافقت حركة مثيلتها الأولى[١٤١]، وللثاني "فاعَلَ"، باعتبار ألف المد فتحةً طويلة، وليست حرفًا ساكنًا، كما في المنظور الصرفي.

ويضاف إلى هذا الفعلان المزيدان للإلحاق؛ نحو "جَلْبَبَ"، و"اِقْعَنْسَسَ"؛ فالتحليل الصرفي وفق رأي الجمهور ألزم بقياس المضعف بما يماثل نظيره الأصلي؛ فيكون وزنهما: فَعْلَلَ (المزيد بالتكرار)، واِفْعَوْعَلَ. بينما يرى فريق آخر أن الزائد يحاذى بلفظه في الميزان مطلقا[١٤٢]؛ فتوزن على: فَعْلَبَ أو فَعْبَلَ، واِفْعَنْلَسَ أو اِفْعَنْسَلَ. ويبدو فيهما خلاف النحاة في تقدير الزائد بالتضعيف[١٤٣]. أما الميزان الصوتي ففائدته أنه يزيل هذا التباين في تقدير الزائد المكرر، من جهة، ومن جهة أخرى يزيل التداخل بين "فَعْلَلَ" المجرد، و "فَعْلَلَ" الملحق بتكرار اللام؛ فيصير وزنها على: فَعْلَبَ، واِفْعَنْلَسَ[١٤٤]. ويلحظ هنا أن الميزان الصوتي اعتد بالتمايز بين الأصول والزوائد كأساس من أسس الميزان الصرفي، من خلال المنطوق الفعلي للكلمة، ووحَّد معيار

---

(١٤١) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري: ص: ٥/ ٢٧٩.

(١٤٢) ينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، ص: ١/ ١٣، ١٩. والأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ص: ٣/٧٩٦ – ٧٩٧.

(١٤٣) ينظر: ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ص: ٤/ ٣٣ – ٣٤، و٦٢ – ٦٣.

(١٤٤) يذهب البحث مذهب يونس والفارسي بأن الثاني هو الزائد، ولا سيما في الإلحاق بالتكرار؛ لأنه قائم على زيادة تحاذي الأصل في الملحق به؛ فـ "جَلَبَ" يلحق بالرباعي بزيادة الباء محاذاة للام الثانية الأصلية (الجيم) في "دَحَرَجَ"، وكذلك في الملحق بالرباعي المزيد "اقعنسس" جمعا بين الرأيين؛ رأي الخليل في الثلاثي مضعف العين، ورأي يونس في مضعف العين غير الثلاثي، خاصة إذا فصل بين أولهما والعين بزائد. ينظر: ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ص: ٤/ ٦٢–٦٣. وابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ص: ١/ ٣٠٥.

قياس الزائد بلفظه سواء في المضعَّف أم بأحرف الزيادة؛ فزال اللبس في محاذاة الزائد. وإذا قيل إن الميزان الصوتي لهذه الأفعال لم يتمايز عن أحد الرأيين في الميزان الصرفي الأصلي؛ فجوابه أن هذه الأفعال زيدت بأحرف صحيحة، وليس فيها حركات طويلة والتي تعتبر، من وجهة نظر البحث، السمة الثانية مع الزوائد في الميزان الصوتي؛ نحو: اِسْتِدَاْمَةٍ، التي توزن صوتيا على: اِسْتِفالَةٍ.

أما المضعف لغير إلحاق نحو: "حدَّث"، و"اغدودن"؛ فلا ضير من الأخذ بمعيار أن الثاني هو الزائد[١٤٥]، ومَثَلُهُ في هذه مثل الزائد للإلحاق؛ فتتحقق الوحدة في تقدير ميزان الزائد سواء أكان للإلحاق أم لا؛ فيصير الوزن الأصلي لهما وفق رأي الجمهور: فَعَّلَ، واِفْعَوْعَلَ. أما الوزن الصوتي؛ فيكون: فَعْدَلَ، واِفْعَوْدَلَ.

أما بالنسبة للفعل الرباعي[١٤٦] المجرد فيبدو أن فكرة الأصل والزائد الحاكمة في الميزان الصرفي قد قضت بأن كل حروفه أصولٌ لثبوتها في تصريفاته؛ نحو: دحرج، يدحرج، دحرجة ... إلخ. وفي هذه المسألة ملحظ مهم يتضح من خلال رأي البصريين الذين وحدوا المعيار بالنسبة لوزنه حال تخالف حروفه أو مماثلة بعضها للبعض الآخر؛ فيذهبون إلى أن وزن "زلزل" وما شاكله على "فعلل"، مثل "دحرج". أما الفريق الثاني: الكوفيون، وبعضُ البصريين[١٤٧]، ومنهم الزجاج، ومذهبه محمول على رأي الخليل، كما سيبين لاحقا؛ حيث إن الرباعي المضعف "كفكف" وزنه "فَعْفَل" –بمحاذاة المكرر

---

(١٤٥) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري: ص: ٥/ ٢٧٩.

(١٤٦) قسمه محمد بن سعيد المؤدِّب أربعة أقسام؛ المختلف، والمولَّد، والمضاعف، والمحدث. ينظر: دقائق التصريف، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ص: ١٨٧، ٣٨٤.

(١٤٧) ينظر: ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ص:٤/٦٠-٦١. والسيوطي: المزهر، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى وآخرَين، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د.ط،١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص:٢/٩.

للأصل- أو "فَعْكَل" -بمحاذاة الزائد بلفظه-[١٤٨]، ورأيهم جدير بالمدارسة لوجاهته وقوته -كما وصفه ابن جني-[١٤٩]؛ حيث إن: " زلزل، وصرصر. ... مكرر الفاء وحدها، بشهادة الاشتقاق، وهو أقوى ما يعرف به الزائد من الأصلي ... وبعض النحاة يجيز تكرير الفاء وحدها، سواء كان العين مكررا، كما في زلزل"[١٥٠]؛ فكان للجانب الصوتي (الجذر اللغوي) أثر في بناء الفعل الرباعي المضعف من الفعل الثلاثي[١٥١]، وفي ضبط الميزان الصرفي للرباعي المضعف؛ حيث تكون الزاي الثانية زائدة بالتكرار، وأصله الثلاثي "زلل"؛ فتطورت بنية الفعل بزيادة الفاء بين العين واللام؛ فيصير "زلزل" موازن "فَعْفَلَ" ملحقا بـ "فَعْلَلَ"؛ ولأن حروفه صارت أصولا قائمة في تصريفاته كافة قضوا بأن وزنه "فَعْلَلَ"[١٥٢].

وتبدو وجاهته من حيث إنه الأوفق، وأن التحول البنيوي في الكلمة من وزن أدنى هيكليا إلى وزن أرقى بإقحام حرف (صامت)، أي بوسيلة لغوية واحدة (الزيادة) – أقرب إلى التصور اللغوي من اتخاذ وسيلتين (الاقتطاع، وإعادة الصياغة)؛ أي عزل حرفين من الثلاثي، وإعادة صوغهما وفق بنية الرباعي المجرد[١٥٣].

---

[١٤٨] ينظر: الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ص: ٧٩٨/٣.

[١٤٩] ينظر: ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ص:٥٢/٢ – ٥٤.

[١٥٠] الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، ص: ٣٦٧/٢.

[١٥١] ينظر: ابن منظور: لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة، [د.ط]، د.ت، ص:٢٠/ ١٨٥٥-١٨٥٦.

[١٥٢] للفراء رأي ثالث في المسألة؛ حيث وزن مضاعف الرباعي على "فعفع". ينظر: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي: المزهر، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى وآخرَين، ص: ٩/٢.

[١٥٣] ينظر: د. رمزي منير البعلبكي: فقه العربية المقارن دراسات في أصوات العربية وصرفها ونحوها على ضوء اللغات السامية، دار العلم للملايين، د. ط، د. ت، ص:١٠٦ – ١١١.

ويرجح هذا القول في ميزان الرباعي المضعف قول أبي علي الفارسي: "أن كلام العرب بعضه مأخوذ من بعض؛ فقد يكون الأصل واحدا، ثم يخالف بالأبنية؛ فيلزم كل بناء ضربًا من ذلك الجنس"(١٥٤)، وأنه يساير منهجيا تلك الأفعال التي زيدت بنيتها الأصلية الثلاثية؛ لتصير موازِنة للرباعي، وبالتبعية ملحقة به، وسيرد بيان هذا فيما بعد –إن شاء الله–.

كما أن هذا الرأي فيه غَناء عن التفصيل الذي يجعل النمط الواحد متعدد الموارد؛ بزعم أن الرباعي قد يصاغ من أول حرفين (صامتين) من الثلاثي وغير ذلك؛ نحو: "فخفخ" الدال على الفخر بالباطل خداعا، وبناؤه من "الفخِّ" الدال المصيدة التي يُخدع بها الصيد، وليس من "فخر"(١٥٥). ومثله "ضعضع" المبني من "ضَعَّ"، وليس من "وضع"(١٥٦).

المبحث الثالث: الميزان المقطعي:

إن الميزان المقطعي يعتد بالثلاثية الصوتية: الصامت، والحركة، ونصف الحركة. وينعكس هذا على تقسيم الأنساق المقطعية؛ والمبين في قادم الصفحات(١٥٧).

وقد كان للدراسات التجريبية للحدث الكلامي أثر في إبراز قيمة المقطع بعدما واجه دفعا شديدا لإقصائه؛ لغموض مفهومه وتباين تعريفاته(١٥٨)، وقد تعددت الرؤى العلمية

---

(١٥٤) أبو علي الفارسي: الحجة في القراءات السبع، تحقيق: اشيخ: عادل أحمد عبد الموجود وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م – ١٤٢٨هـ، ص: ١/١١٠.

(١٥٥) ينظر: هنري فليش: العربية الفصحى، تعريب وتحقيق: د. عبد الصبور شاهين، ص: ٢٠٧–٢٠٨. وابن منظور: لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين، ص: ٣٣٦٠/٣٧، ٢٥٨٧/٢٩. والفيروزآبادي: القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥، ص: ٢٥٦.

(١٥٦) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين، ص: ٢٩/ ٢٥٨٧.

(١٥٧) ينظر: د. سمير إستيتية: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص: ٣٠٧.

إليه بوصفه أداءً لغويا صوتيا، وانعكس هذا على مفهومه لدى المحدثين العرب تأثرا بتعدد مفهومه لدى الغربيين[١٥٩].

وقد قدم الدكتور إبراهيم أنيس تصورا "للمقطع" يعتمد على الجانب السمعي؛ لأن الحدث الكلامي ما هو إلا أصوات لغوية تتباين في درجة الوضوح السمعي؛ فأصوات اللين (الحركات القصيرة – الحركات الطويلة) هي الأوضح من السواكن (الصوامت)، وبها تتمايز المقاطع الصوتية، وتكون هي المؤشر على عدد المقاطع في الكلمة، ويستثنى من هذا وجود ما يسمى بالصوامت الاعتبارية (الواو، والياء)[١٦٠]، ويؤكد هذه الرؤية تعريفه في مصنف آخر بأنه: "عبارة عن حركة قصيرة أو طويلة مكتنفة بصوت أو أكثر من الأصوات الساكنة"[١٦١]، وقد تبعه في هذا الاتجاه الدكتور أيوب الذي رأى أن المقطع "مجموعة من الأصوات التي تمثل قاعدتين تحصران بينهما قمة"[١٦٢]، وقد أضاف ما يفيد أن السلسلة المقطعية في الحدث الصوتي تظل متتابعة، ولا تُدرك أثناءه الفواصل بين المقاطع الصوتية لشدة التداخل بينها[١٦٣]؛ لذلك يُعنى الدرس الصوتي بدراسة مسائل المقطع الفونولوجي بالمستوى الخطي (المكتوب)[١٦٤].

---

[١٥٨] ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص: ٢٧٩ –٢٨٣

[١٥٩] تنوعت المفاهيم لتنوع جهات التصور. ينظر–على سبيل الذكر لا الحصر–: د. كمال بشر: علم الأصوات، ص: ٥٠٤ – ٥٠٥. و د. فوزي الشايب: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ –٢٠٠٤م، ص: ٩٧ – ٩٨.

[١٦٠] ينظر: د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص: ٨٧–٨٩.

[١٦١] د. إبراهيم أنيس: موسيقى الشعر، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٥٢م، ص: ١٤٥

[١٦٢] د. عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة، ص:١٣٩

[١٦٣] ينظر المرجع السابق، ص:١٣٩.

[١٦٤] ينظر: د.تمام حسان: مناهج البحث في اللغة،ص: ١٤١.واللغة العربية معناها ومبناها،ص: ٦٦.

أما الدكتور بشر فيرى صعوبة تعريف "المقطع" تعريفا دقيقا[١٦٥]، وأن قوته تكمن في بنيته التي تحدد وظيفته اللغوية؛ فالمقطع عنده "أكبر من الصوت sound وأصغر من الكلمة"[١٦٦]؛ فالجانب الوظيفي للأصوات هو الأضبط لتحديد مفهوم هذا المصطلح لنظره في بنيته ونظمه في سلسلة صوتية متتابعة، وإمكان تطبيقه على اللغات كافة[١٦٧]، ووافقه الدكتور رمضان عبد التواب الذي عرفه بأنه: "كمية من الأصوات، تحتوي على حركة واحدة، ويمكن الابتداء بها والوقوف عليها، من وجهة نظر اللغة موضوع الدراسة"[١٦٨]، ويُفهم منه أن تعريف المقطع لا يكون شاملا كل اللغات، وإنما لابد أن ينحصر داخل اللغة الواحدة؛ فبعد ما ذكره آنفا أضاف أن المقاطع الصوتية العربية لا تبدأ إلا بصامت، وليس بحركة كما في التعريف المذكور[١٦٩]، وتابعهما الدكتور بسام بركة الذي عرفه بأنه: "نوع بسيط من الأصوات التركيبية في السلسلة الكلامية"[١٧٠]، وكذلك الدكتور النويري آثر التوجه الفونولوجي لتعريف المقطع بوصفه تجمعا صوتيا أدنى من تجمعها في مستوى الكلمة؛ فهو: "نمط أدنى من التجميعات الفونيمية، تقوم فيها وحدة الحركة Vowel بدور النواة، وتكون مسبوقة ومتلوة بوحدة صامتية، أو تجميع صامتي ممكن الوقوع"[١٧١].

---

[١٦٥] ينظر: د. كمال بشر: علم الأصوات، ص: ٥٠٤

[١٦٦] المرجع السابق، ص: ٥٠٣.

[١٦٧] ينظر: السابق، ص: ٥٠٥- ٥٠٦.

[١٦٨] د. رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة،١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ص:١٠١.

[١٦٩] ينظر: د. رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة، ص: ١٠١- ١٠٢.

[١٧٠] د. بسام بركة: علم الأصوات العام أصوات اللغة العربية، مركز الإنماء القومي، لبنان، [د.ط]، د.ت، ص:٩٧.

[١٧١] د. محمد جواد النوري: علم الأصوات العربية، ص: ٢٣٤.

وقد كان للدكتور تمام حسان تصوران للمقاطع؛ ففي أولهما جمع بين الجانبين الفوناتيكي متعدد الأوجه، والفونولوجي في تعريفه للمقاطع بأنها: "تعبيرات عن نسق منظم من الجزئيات التحليلية، أوخفقات صدرية في أثناء الكلام، أو وحدات تركيبية، أو أشكال وكميات معينة"[١٧٢]؛ فكونها أنساقا، أو وحدات، أو أشكالا وكميات صوتية تحدد طول ونهاية المقطع؛ فتدخل في التراكيب اللغوية للتعبير بها يندرج ضمن الجانب الثاني. أما كونها خفقات صدرية فلا يخرج عن الجانب الأول وتحديدا الفسيولوجي والسمعي[١٧٣]؛ وفي التصور النهائي حدد مفهوم المقاطع بأنها "تعبيرات عن أنساق منظمة من الجزئيات التحليلية"[١٧٤]؛ ليكون الجانب الفونولوجي هو الغالب عنده. وقد ساق الدكتور أحمد مختار عمر أكثر من تعريف لكل اتجاه، وقد بدا أن الجانب الفونولوجي يقوى عنده على الآخر أيضا؛ لأن لكل لغة أو أسرة لغوية مشتركة نظاما مقطعيا يختص بها دون سواها، ويكون مفهوم المقطع فيها مغايرا لغيره؛ من حيث السمات والخصائص كالطول والكمية والعدد[١٧٥]، وفي (أسس علم اللغة) قدم تصورا للمقطع بوصفه ملازما "للمفصل" أحد الفونيمات الثانوية في الحدث الكلامي[١٧٦]، ويعتمد هذا التصور على الجانب الأكوستيكي، ويبرز أجزاءه المكونة له باعتباره: "قمة إسماع peak of sonority غالبا ما تكون صوت علة مضافا إليها أصوات أخرى عادة- ولكن ليس حتما-، تسبق القمة، أو تلحقها، أو تسبقها وتلحقها"[١٧٧].

---

[١٧٢] د. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص: ١٣٨.

[١٧٣] ينظر: المرجع السابق، ص: ١٣٨- ١٤٠.

[١٧٤] المرجع السابق، ص: ١٤٠

[١٧٥] ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص: ٢٨٥ - ٢٨٦

[١٧٦] ينظر: ماريو باي: أسس علم اللغة، ترجمة: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثامنة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص: ٩٢.

[١٧٧] المرجع السابق، ص: ٩٦

ولم يكتفِ الدكتور البركاوي بإحدى الوجهتين؛ سواء الفوناتيكية لأهميتها في إبراز القيمة الفسيولوجية في إنشاء المقطع الصوتي، ولما لها من تغيرات تعتري وحداته الصوتية (الصوامت، والصوائت) بحسب كل مقطع[١٧٨]، أوالفونولوجية؛ حيث اتخذها أداة منهجية لدراسته. ويؤكد هذا التمسك بالمقطع من الناحيتين الصوتية والفونولوجية[١٧٩] أنه قدم له تعريفين؛ أولهما: فوناتيكي أو بالأحرى فسيولوجي، رأى صلاحيته لتصور المقطع في اللغات كافة؛ فهو: "عبارة عن دفعة هوائية واحدة، أو سلسلة متتابعة من الأصوات لا تحوي سوى واحد فقد من أصوات الحركة"[١٨٠]. والثاني هو الفونولوجي، ويعرفه بأنه: "الوحدة التي يمكن أن تحمل نغمة واحدة أو درجة واحدة من النبر، أو بأنها تحتوي على صوت واحد من أصوات الحركة، إما وحده أو مع أصوات صامتة بأعداد معينة وبنظام معين"[١٨١].

وقد نحا الدكتور سمير إستيتية منحًى مغايرا لمن ربط مفهوم المقطع بمفهوم الكلمة على أساس صوتي وظيفي، وكان الجانب النطقي والأكوستيكي هو الموجِّه الاصطلاحي له؛ فالمقطع عنده: "توزيع منظَّم للطاقة الصوتية"[١٨٢]، تتوزع بين أعضائه؛ فيتباين وصف كل عضو فيه عنه حال إفراده أو حال ارتباطه بأعضاء أخرى في مقاطع مغايرة.

---

[١٧٨] ينظر: د. حسام البهنساوي: علم الأصوات، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الثانية، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م، ص: ١٤٩

[١٧٩] ينظر: د. عبد الفتاح البركاوي: مقدمة في علم أصوات العربية، ص: ١٨١

[١٨٠] المرجع السابق، ص: ١٧٩

[١٨١] السابق، ص: ١٨٠.

[١٨٢] د. سمير شريف إستيتية: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص:٣٠٠.

أما تعريف الدكتور شاهين للمقطع فقد جمع فيه بين الاتجاهين الفوناتيكي والفونولوجي؛ فيقول: "هو مزيج من صامت وحركة، يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها، ويعتمد على الإيقاع التنفسي"(١٨٣)؛ حيث عُني فيه بجانب إنتاج الكلام من خلال الخفقان النَّفَسي، ووحداته الصوتية وفقا لما يتناسب مع طبيعة اللغة التي تتسامح مع انسجام بعض الأشكال المقطعية وترفض البعض الآخر.

وبالرغم مما بدا من خلال تلك التعريفات على اختلاف رؤيتها للمقطع الصوتي إلا أن أصحابها قد أجمعوا على أن دراسته اللغوية تنحصر في النطاق الفونولوجي (علم الأصوات الوظيفية)(١٨٤)، وترتب على هذا الاختلاف في التعريفات تباين في تقسيم أنساق المقاطع العربية؛ حيث انبنى على تعدد مفهوم اللغويين العرب للمقطع تعددٌ في زوايا الرؤية إلى النسج المقطعي العربي؛ حيث نجد الدكتور أنيس قد قسم "المقاطع" العربية تقسيما خماسيا، بيانه على النحو التالي(١٨٥):

١- المقطع القصير. ٢- المقطع المتوسط المغلق

٣- المقطع المتوسط المفتوح. ٤- المقطع الطويل المغلق بصامت.

٥- المقطع الطويل المغلق بصامتين.

وقد أيَّد الدكتور شاهين أستاذه(١٨٦)، وكذلك الدكتور رمضان عبد التواب(١٨٧)، والدكتور أحمد كشك(١٨٨)، والدكتور عبابنة(١٨٩)، وغيرهم(١٩٠). أما الدكتور بشر فلم

---

(١٨٣) د. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي، ص: ٣٨.

(١٨٤) ينظر: د. كريم زكي حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، ص:١٨١

(١٨٥) ينظر: د. إبراهيم أنيس: موسيقى الشعر، ص: ١٤٥ -١٤٦. والأصوات اللغوية، ص:٩٢.

(١٨٦) ينظر: د. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي، ص:٣٨ - ٣٩. والبحث ص: ٣٩.

(١٨٧) خالفهم د. رمضان عبد التواب في التسمية، وترك المتوسط. ينظر: المدخل إلى علم اللغة، ص: ١٠١-١٠٢.

يخالفهم، ولكنه أضاف إليها نسقا ضمَّنَه أنماط "الطويل"[١٩١]، ولعل ندرة هذا النسق من المقاطع هي الدافع للعدول عن الاعتداد به ضمن المقاطع العربية[١٩٢]، وليس بدافع الإهمال[١٩٣]، بينما ذهب الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور كريم زكي حسام الدين إلى اعتبار الأنساق المقطعية قسمين؛ أحدهما أساسي، ويشمل الأنساق ذات الحركة القصيرة، ويتضمن المقطع (القصير، والمتوسط المغلق، والطويل)، والثاني المتولد منها بإطالة حركة كل مقطع على حدة[١٩٤]؛ فتكون الأنساق عندهما ومن تبعهما سداسية، لا خماسية كحالها عند الفريق الأول[١٩٥].

---

[١٨٨] ينظر: د. أحمد كشك: من وظائف الصوت اللغوي، ص: ٢٤ – ٢٥.

[١٨٩] د. يحيى عبابنة: دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، ص: ١٦ – ٢٠. والبحث ص: ٤٠ – ٤١.

[١٩٠] ينظر: د. سمير إستيتية: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص: ٣١٦.

[١٩١] ينظر: د. كمال بشر: علم الأصوات، ص: ٥١٠ – ٥١٢.

[١٩٢] ينظر: د. كريم زكي حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، ص: ١٨٣ – ١٨٤. وقد زعم الدكتور سمير شريف إستيتية في (الأصوات اللغوية رؤية عضوية) في (ص: ٣١٦) أن هذا المقطع ذكره الدكتور أنيس في (الأصوات اللغوية)، الأنجلو المصرية، ١٩٧٥، ص: ١٦٢. ولكن الصواب أنه لم يذكره كما رأى د. أحمد مختار عمر، و د. كريم زكي، ويؤكد قولهما بأن الدكتور أنيس لم يجعله مما ذكر من أنواع المقاطع العربية في النسخة التي اعتمدها د. سمير في ص: ١٦٣، ولا في طبعة مكتبة نهضة مصر، ص: ٩٢.

[١٩٣] ينظر: د. أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص: ٣٠١.

[١٩٤] ينظر: المرجع السابق، ص: ٣٠١. ود. كريم زكي حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، ص:١٨٢ – ١٨٣.

[١٩٥] ينظر: د. عبد الفتاح البركاوي: مقدمة في علم أصوات العربية، ص:١٨٣. و د. فوزي الشايب: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص: ١٠٠–١٠١. و د. عبد العزيز الصيغ: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص:٢٧٨–٢٧٩.

واتفق الدكتور تمام مع تقسيم الفريق الأول؛ حيث رأى أن المقطع مكون من وحدات صوتية ثنائية أو ثلاثية أو رباعية، ولكنه أضاف للثنائي القصير شكلا ثانيا هو (ع+ ص)، والـ (ع) عنده مكافئ لـ (ح) عند غيره، ومثل له بأداة التعريف (ال)[١٩٦]، ولم يكن بدعا في هذا الرأي؛ حيث بدا لدى بروكلمان الذي رأى أن الكلمة في العربية التي تبدأ بصامتين دون فاصل حركي بينهما ينبثق عنها مقطع فرعي بإنشاء كسرة قبل الصامت الأول، ومَثَّلَ له بكلمة "ابن"[١٩٧].

و قد قوبل هذا المقطع المقترح بالنقد نزلة، وبالرد نزلة أخرى؛ فالدكتور أحمد مختار عمر سوغه حين رأى أن هذا المقطع لا يصح إلا بإسقاط همزة الوصل والإبقاء على حركتها[١٩٨]، بينما نقض حجته الدكتور البركاوي استدلالا برؤية ابن اجني التي تقتضي اعتماد الحركة على الحرف[١٩٩]، وهذا يستلزم حذف حركة الحرف إذا حُذف الحرف، وبأن فونولوجية المقاطع العربية قد استعاضت عن المقطع المكون من (ص+ ص+ ح) بـمقطعين (ص+ ح + ص) و (ص+ ح)[٢٠٠]، وقد رأى الدكتور البركاوي أن مسلك الدكتور تمام في طرح مقترحه لا يعتد به؛ فالكلمة المبدوءة بـ "ال" التعريف أو "سين" الاستفعال مقطعها الأول ليس صوتا واحدا (صامت)، وإنما ثلاث وحدات صوتية (ص+ ح + ص)[٢٠١]، ورده كذلك آخر من جهتين؛ الأولى أنه هو نفسه المقطع الثالث (ثلاثي الأصوات) المتوسط المغلق (ص+ ح + ص)، وليس ثنائيا كما

---

[١٩٦] ينظر: د. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص: ١٤١.

[١٩٧] ينظر: كارل بروكلمان: فقه اللغات السامية، ترجمه عن الألمانية: د. رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، د.ط، د.ت، ص:٧٣

[١٩٨] ينظر: د. أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص: ٣٠١ – ٣٠٢.

[١٩٩] ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، ص:١/ ٢٨-٢٩.

[٢٠٠] ينظر: د. عبد الفتاح البركاوي: مقدمة في علم أصوات العربية، ص:١٨٢-١٨٣.

[٢٠١] ينظر: المرجع السابق، ص: ١٨٣.

زعم صاحبه. والثانية أن "ال" التعريف تبدأ بهمزة وليس بحركة[٢٠٢]، كما نقضه الدكتور أحمد كشك وغيره[٢٠٣] بخلو الفصحى من هذا المقطع؛ فكونه بادئا بصامتين لا يتحقق إلا في حال الوصل؛ وبالتبعية يعتمد الصامت الأول على حركة السابق له، ويفهم من هذا أنه إذا ورد في بداية الحدث اللغوي فلا مناص من همزة الوصل المتحركة قبل الصامت الأول؛ ولذلك رده بتأسيسه على الافتراض الذهني وليس الواقع اللغوي[٢٠٤]، ويفهم من هذا أن البنية الصوتية للكلمة لا تقتصر على هيكلها الصوتي الذاتي، وإنما تركن كذلك إلى السلسلة الصوتية، كما هو الحال في الإبقاء على همزة الوصل في بدء الكلام أو حذفها في درجه؛ لأن في السابق لها حركة تغني عنها وتكون معتمَدًا ونواة لها[٢٠٥].

وقد عدل الدكتور تمام عن مقترحه في مصنف آخر، ولم يخرج عن التقسيم الخماسي؛ حيث رأى أن المقاطع العربية لا تبدأ إلا بصامت (حرف صحيح)، وأن حروف العلة تمثل نواة المقطع فقط[٢٠٦].

ويرى البحث أن الدكتور تمام ابتغى غير ذلك، ولم يجعله مقطعا خالصا؛ لأنه وإن رأى أن الحرف الصحيح وحده يعد من تراكيب المقاطع العربية؛ فهذا كان من باب افتراض الأصل للمقطع المستعمل (ص+ ح+ ص) في الكلمة المبدوءة بـ "ال" التعريف، أو "السين" الطلبية[٢٠٧]؛ حيث جعله أصلا لمقطع كامل بشروط أوردها في قوله: "ولابد في هذا الحرف الذي يكون مقطعا كاملا أن يكون مشكلا بالسكون، متلوا بحرف

---

[٢٠٢] ينظر: د. عبد العزيز سعيد الصيغ: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص:٢٧٨ – ٢٧٩.

[٢٠٣] ينظر: د. بسام بركة: علم الأصوات العام أصوات اللغة العربية، ص:١٤٣.

[٢٠٤] ينظر: د. أحمد كشك: من وظائف الصوت اللغوي، ص: ٢٥.

[٢٠٥] ينظر: المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ص: ١/ ٢١٨، ٢/ ٨٤.

[٢٠٦] ينظر: د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص:٦٩ –٧٠، ٧٢.

[٢٠٧] ينظر: د. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص: ١٤٥.

متحرك، وأن يكون في بداية الكلمة؛ حتى يصدق عليه أنه حين يمتنع الابتداء به تسبقه همزة الوصل"[٢٠٨]، ويؤكد هذا إقراره بأن الحركات بنوعيها أو ما سماه "حروف العلة" هي مرتكز المقطع، وهي إحدى وظائفها اللغوية التي تنفرد بها عن الحروف[٢٠٩].

المبحث الرابع: المسلك الصوتي والمقطعي للإلحاق والموازنة:

تتوافق الأنساق المقطعية للغة مع طبيعتها الصوتية والصرفية والتركيبية؛ فهذه الأنساق الصوتية تتسق مع البنى الصرفية، وتكون المحصلة أن أبنية صغرى تتشكل وتُلحق بأخرى أكبر؛ فتتكامل المشاكلة الصرفية صوتيا، أو أن أبنية تساوي أبنية أخرى في الوزن الصوتي والمقطعي في بعض التصريفات، وهو ما سمي بـ(الإلحاق)، و(الموازنة).

ولم يكن هذا إلا باستعمال (الزيادة) بوصفها آلة لغوية تعمل في بنية الكلمة، ولا تخرج عن غاية مقصودة لدى النحاة؛ فتكرار الأصل أوالأحرف العشرة لم يخرجا عن الغرض اللفظي، أوالمعنوي؛ فإذا كانت الزيادة مؤدية لمحاذاة[٢١٠] وزن آخر أكبر من المزيد في تصريفاته كافة أطلقوا على هذا (الإلحاق)، وإن لم تكن؛ فهي "موازنة" في بعض التصريفات، وتعني الاتفاق بين بنيتين في الحركة والسكون وعدد الأحرف[٢١١]، وفيما يلي فضل بيان لهما:

---

[٢٠٨] د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص:٦٩. وهذا الذي اشترطه يفهم مما ذكره سيبويه في زيادة همزة الوصل. ينظر: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ص: ٤/ ١٤٤.

[٢٠٩] ينظر: د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ٧١، ٧٢.

[٢١٠] المحاذاة هي: "أن تجعل كلاما ما بحذاء كلام؛ فيؤتى به على وزنه لفظا، وإن كانا مختلفين ...". السيوطي: المزهر، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى وآخرَين، ص: ١/٣٣٩.

[٢١١] ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ص: ٤/ ٤٣١ – ٤٣٣.

أولًا- الإلحاق[٢١٢]:

يتخذ البحث الأفعال مادة تحليلية؛ نظرا لكثرة أوزان الأسماء المجردة والملحق بها مقارنة بالأفعال، وتمايز الضوابط بينهما، وما يترتب على ذلك من إمكانية إحكام ضوابط "الموازنة" و "الإلحاق" فيها بالشكل الذي يتناسب مع ما يقتضيه البحث[٢١٣].

إن للإلحاق أحد عشر أصلا يجب توافرها بين بنيتين ليحكم بإلحاق الثاني بالأول[٢١٤]، ويبين من خلال ما ورد عند جل من اطلع الباحث على مصنفاتهم أمران؛ هما:

الأول: أن ثمة رابطا لفظيا بين الأصل (الملحق به) والفرع (الملحق)؛ ليحاذيه في الوزن[٢١٥]، وهو الحرف الزائد، ويرد مورد الأصل في الملحق به؛ فيصير الفرع بمنزلة الأصل[٢١٦]، أو"تجعله بزنة المثال المقصود"[٢١٧] صوتيا؛ حيث إنه يثبت في كل

---

[٢١٢] عرفه الرضي تعريفا دقيقا مفصلا بقوله: "أن تزيد حرفا أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها ...". شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، ص: ١/ ٥٢.

[٢١٣] حصر د. عضيمة أوزان الأسماء؛ فكان الملحق به (٩) أوزان مجردة، و(٩) مزيدة. والملحق مجموعه (٨١) وزنا. ينظر: المغني في تصريف الأفعال، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ص:٨٢-٩٠.

[٢١٤] ينظر: د. مهدي بن علي: أبنية الإلحاق في الصحاح، مكتبة الرشيد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى،١٤٣١هـ-٢٠٠١م، ص:٢٥-٥٩. ود. محمد سعيد الغامدي: الدرس الصرفي العربي طبيعته وإشكالاته، ص: ٣١٩.

[٢١٥] ينظر: عبد القاهر الجرجاني: المقتصد، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم، ص:١٠٨٢/٢. وابن مالك: شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ص: ٢١٩٤/٤. وابن عصفور: المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وآخر، ص: ٢/ ١٣٤.

[٢١٦] ينظر: المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ص: ٣١٤/٣. وأبو القاسم المؤدِّب: دقائق التصريف، تحقيق: د. حاتم صالح، ص: ٣٦٣. وابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ص: ١/ ٢٠٦.

تصريفات الملحق كالتصغير وجمع التكسير في الاسم، والمضارع والأمر والمصدر والمشتقات في الفعل؛ فيساويه في عدد الأحرف ونظمها[٢١٨]، وفي الحركات والسكون؛ ولذلك لم يجيزوا الإدغام في الملحق، نحو: قَرْدَد، ومَهْدَد؛ لأنهما ملحقان بـ "جَعْفَر"، متحرك الفاء التي تقابل الدال الأولى في الملحق، بينما أجيز إلحاق "خِدَبٍّ" بـ "قِمَطْرٍ"؛ لتحقق شرط الإدغام بمقابلة الباء الأولى في الملحق للطاء في الملحق به، ولم يختلفا في نظم الحركات[٢١٩]. وللإلحاق أوجه ثلاثة؛ إلحاق الأدنى بنية بالأعلى، وإلحاق المتساويين، وإلحاق الأعلى بالأدنى نحو أغيد" بـ "ذَهَبٍ"، و "رَبوَة" بـ "قُلَة"، و"مُقعنسِس" بـ "سميدع"، ولم يعتد بالأخير سوى الأخفش الأوسط وابن مالك[٢٢٠].

ويشترط في الملحق أن يكون تام البنية[٢٢١]، وأن يتضمن الحرف الزائد إذا كان الملحق به مزيدا، وأن يوضع موضعه، نحو إلحاق "اقعنسس"، و "اسلنقى" بـ "احرنجم"، ويفهم من هذا أن الإلحاق يتقيد بمحاذاة الأصل والزائد في الملحق لنظيره في الملحق به[٢٢٢]؛

---

[٢١٧] عبد القاهر الجرجاني: المقتصد، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدرويش، ص:٢/١١٧١.

[٢١٨] النظم –في هذا الموضع– هو: ترتيب أحرف الكلمة وفق نسق معين دون قلب مكاني. ينظر: ابن القبيصي: التتمة في التصريف، تحقيق: د. محسن بن سالم، ص: ١٩٤.

[٢١٩] ينظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وآخر، ص: ٥/ ٢٩١. والمبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ص: ١/ ٢٤٧، ٣٧٩، ٢/ ١٠٥– ١٠٦. وابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ص: ١/ ٢٠٧، ٢/ ٧٣١. و د. محمد عبد الخالق عضيمة: المغني في تصريف الأفعال، ص: ٧٣.

[٢٢٠] ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ص: ٤/٢٢٠٩. والوجه الأول هو المجمع عليه من جل القدماء والمحدثين. ينظر: د. محمد عبد الخالق عضيمة: المغني في تصريف الأفعال، ص: ٦٦.

[٢٢١] ينظر: ابن جني: المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وآخر، ص: ١/ ٤٢.

[٢٢٢] ينظر: ابن كمال باشا: الفلاح على شرح المراح (بهامش كتاب: شرحان على مراح الأرواح)،ص: ٢٣.

ولذلك يمكن للبحث أن يضيف للأصل الثامن من أصول الإلحاق: أن يتضمن الملحق الزيادة الواقعة في الملحق به، وأن تتوافق مواضع الأصول والزيادات فيهما؛ لذلك تعدُّ الموازنة شرطا للإلحاق وليست موجبة له[٢٢٣].

ويجوز أن تُزاد الكلمة بزيادة واحدة لتلحق بالرباعي، ثم تلحقه زيادة ثانية ليلحق بمزيد، نحو: "شَطَنَ" يُلحق بالرباعي "فَعْلَلَ" بـ "الياء"؛ فيصير "شَيْطَنَ"، ثم يلحق هذا المزيد بـ "تَفَعْلَلَ" بزيادة تاء المطاوعة؛ فيصير "تَشَيْطَنَ". ومثله: "سَلْقَى"، و"اسْلَنْقَى"[٢٢٤]، وكذلك "عَفَنْجَجَ"[٢٢٥].

وثبات الزائد في تصريفات الكلمة يتجاوز الإلحاق؛ فيتضمن الحرف المزيد لزيادة البنية؛ نحو: "قرنيت" المشتق من "قرنوة"، أو"تعفرت" المزيد بالتاء؛ فيقابل في الميزان بـ "تفعلت"، وكذلك "تمسكن" و"تمدرع" و"تمندل"[٢٢٦]، ويفهم من هذا أن الزائد لم يُقابَل في الميزان بأصل، رغم بقائه وثبوته في تصريفات الفعل؛ "استيفاءً للمعنى، وحراسة له، ودلالة عليه ... حتى أقروه إقرار الأصول"[٢٢٧]، وهو في حكم الأصلي، وإن كانت زائدة على البناء الأصلي للكلمة؛ فهي "لازمة" في تصريفاتها لتحقق الإلحاق بواسطة هذا الزائد[٢٢٨].

---

[٢٢٣] ينظر: د. مهدي بن علي آل ملحان القرني: أبنية الإلحاق في الصحاح دراسة وتحليل، ص: ٥٤.

[٢٢٤] ينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخَرين، ص: ١/ ٥٥.

[٢٢٥] ينظر: عبد القاهر الجرجاني: المقتصد، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدرويش، ص:٢/١١٧٩..

[٢٢٦] ينظر: ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ص: ١/ ٢٢٧ – ٢٢٨.

[٢٢٧] ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ص: ١/ ٢٢٨.

[٢٢٨] ينظر: الشاطبي: المقاصد الشافية، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ص: ٨/٣١٠-٣١٣.

الثاني: أن الإلحاق يبتغي إحداث موازنة صرفية تامة بين بنائين[٢٢٩]، أو مماثلة مقطعية – إن جاز القول– بين وزنين صرفيين؛ فالغاية الصرفية من الزائد في الملحق أن يتوازن مع الملحق به في عدد الصوامت وترتيب الحركات بنوعيها والسكنات، وزيادة الذخيرة اللغوية المولدة وفق قواعد لغوية ثابتة[٢٣٠]. وقد أشار المبرد في باب "معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل وكيف تعتبر بها في أصلها وزوائدها" إلى أن الإلحاق يُرَاْعَى فيه الاحتذاء على "الأفاعيل"[٢٣١] (الأوزان) المطلوب إلحاق ما دونها بها؛ من جهة لحظ الأصل والزائد وموضعه المخصص في الوزنين؛ فبناء "خرج" على "جعفر" يتباينُ عن بنائه على "جدول"، وبالتبعية عن بنائه على "كوثر". ويبدو أن استعماله مصطلح "تقطيع" بدلا من "تصريف" في سياق "الإلحاق" لاعتبار الأفاعيل (الأوزان) الملحق بها هي أداة هذا التقطيع أو التصرف في الأبنية الملحقة، وأن الكلمة الملحقة كاملة هي المقطع الناتج عن "احتذاء"، أو اقتطاع كلمةٍ من وزن لتحاذي كلمةً على وزن مغاير في البنية بزيادة هيكلها الصامتي ونظمها الحركي؛ فتصير موازِنة لها، كما أنه قائم على ضرورة معرفة الأصول والزوائد بنوعيها، وتمام الموازنة في بنية الفعل أو الاسم وتصريفاتهما[٢٣٢].

---

[٢٢٩] ينظر: ابن جني: المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وآخر، ص:١/٤٤-٤٦. والرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، ص:٢/٣٢٣. و د.محمد عبد الخالق عضيمة: المغني في تصريف الأفعال، ص: ٦٧، ٧٠-٧٢.

[٢٣٠] ينظر: د. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي، ص: ٧٤ -٧٥.

[٢٣١] ينظر: محمود محمد شاكر: نمط صعب ونمط مخيف، مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى،١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ص: ٩١.

[٢٣٢] ينظر: المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ص: ١/ ٢٠٧ – ٢٠٨، ٢/ ١٠٠، ١٠٥.

وتكون الغاية منه "جعلُ ثلاثي أو رباعي موازنًا لما فوقه ... ومساويًا له مطلقا في تجرده من غير ما يحصل به الإلحاق، وفي تضمن زيادته إن كان مزيدا فيه، وفي حكمه ووزن مصدره الشائع إن كان فعلا"[٢٣٣]. وقد رأى ابن عقيل (٧٦٩هـ) أن القصد من هذه الموازنة إنما هو الاقتضاء النحوي، لا أكثر، وأن "المراد بالموازنة الموافقة في الصيغة، وإن كان جعفر: فعللا، ووزن رعشن: فعلنًا"[٢٣٤].

ويتماس هذا مع أقرب المفاهيم الصرفية إلى الوزن المقطعي، وهو "الوزن التصغيري"؛ حيث قُصد به اختصار الأوزان الصرفية في أوزان صوتية يجمع الواحد منها مباني متعددة، متباينة صرفيا، ودون عناية بمحاذاة الأصول والزوائد، ولا حركته وسكونه قبل التصغير، وإنما المهم عدد الحروف ونظم الحركات؛ فحُصرت أوزانه في ثلاثة بحسب عدد أنساق وزن الاسم المجرد؛ حيث تكون أوزانًا جامعةً بين أشكال النسق الواحد في تعداد الأحرف والحركة والسكون؛ فيقال في المصغر: أكيمل، ومويضع، وفريزق. إنها على وزن "فُعَيْعِل: بدلا من الوزن الصرفي مرتبا: أُفَيْعِل، ومُفَيْعِل، فُعَيْلِل[٢٣٥].

ويكاد هذا المفهوم للإلحاق يتقاطع مع مفهوم (التقطيع الثاني) الذي "يمكن للألسن أن تكتفي ببضع عشرات من إنتاجات صوتية متميزة تؤلف بينها؛ لنحصل على صور صوتية لوحدات التقطيع الأول"[٢٣٦].

وأبرز ما ذُكِرَ في باب الإلحاق الأبنية الستة الملحقة بالرباعي المجرد "فعلل" ومصدره "فعللة"، وهي" فعلل (المزيد بتكرار اللام)، وفَوْعَلَ، وفَعْوَلَ، وفَيْعَلَ، وفَعْلَيَ –هكذا في

---

[٢٣٣] ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، ص: ٢٩٨.

[٢٣٤] ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ص: ٤/ ٧٢.

[٢٣٥] ينظر: سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ص:٣/٤١٦. والرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، ص:١/١٥. والشاطبي: المقاصد الشافية، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا وآخرَين، ص:٧/ ٢٦٤.

[٢٣٦] أندريه مارتيني: مبادئ في اللسانيات العامة، ترجمة: سعدي زبير، دار الآفاق، الجزائر،د.ت،ص: ١٩.

شرح التصريح–، وفَعْنَلَ. وقد أشار الشيخ خالد إلى ما زِيد عليها فقالوا: "سنبل، وشرْيَفَ الزرعُ: طال ورقه، وعَذْيَطَ، وتأْبَلَ، ويَرْنَأَ"[٢٣٧]، وأجيز إلحاق "فَعْلَى" بالألف؛ لأن أصلها ياء زيدت في مقابل لام "دحرج" وأُعلت لتحركها وفتح ما قبلها[٢٣٨]، أو لأن حرف الإلحاق وقع موقع الحرف المتحرك[٢٣٩]، كما أجيز الأخير لخروج الياء عن دلالة المضارعة؛ فخلص للإلحاق[٢٤٠]، وينسحب هذا على ما ألحق بالنون والتاء في أول الفعل، وأضاف ابن مالك إليها الإلحاق بالنوادر؛ حيث إن إفادة الفعل ثابتة قبل الزيادة للإلحاق وبعدها، وبيانها على النحو التالي:

- بالنون: "نَفْعَلَ" نحو: نَرْجَسَ، و"فَعْلَنَ"، نحو: قَطْرَنَ، وعَلْمَنَ، وعَمْلَنَ.
- بالميم: "مَفْعَلَ" نحو: مَندَلَ، و "فَعْلَمَ"، نحو: غَلْصَمَ.
- بالتاء: "تَفْعَلَ"، نحو: تَرْفَلَ، وتَرْمَسَ.
- بالهاء: "هَفْعَلَ"، نحو: هَلْقَمَ. و"فَهْعَلَ"، نحو: ذَهْبَلَ. و"فَعْهَلَ"، نحو: عَلْهَصَ.
- بالسين: "سَفْعَلَ"، نحو: سَنْبَسَ. و "فَعْلَسَ"، نحو: خَلْبَسَ[٢٤١].

ويفهم من هذا إجازته الإلحاق بالتاء والنون وغيرهما في أول الكلمة دون الحاجة إلى مساعد للإلحاق، كما بدا عند الرضي آنفا.

---

[٢٣٧] خالد الأزهري: شرح التصريح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ص: ٢/ ٣٤.

[٢٣٨] ينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، ص: ١/٥٤ – ٥٥.

[٢٣٩] ينظر عبد القاهر الجرجاني: المقتصد، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدرويش، ص:٢/١٢١٢ – ١٢١٤.

[٢٤٠] ينظر: ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ص: ٢/ ٤٨٠.

[٢٤١] ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد وآخر، هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م، ص: ٣/٤٦١–٤٦٢.

وأشار عبد القاهر إلى أن وزن الملحق يراعى فيه قواعد الميزان الصرفي الأصلي، ولا سبيل عنده إلى قياسها على "فَعْلَلَ" التزاما بمنهجهم في هذا(٢٤٢)، وفي موضع لاحق اعتبر الملحق والموازِن لـ "فَعْلَلَ" على وزنه؛ فيقول: "والضرب الثاني: مما هو على وزن الملحق، وليس بملحق، وذلك: أفعل وفاعل وفعَّل. كل على وزن دحرج... فهذه أمثلة على وزن الملحق، وليست بملحقة"(٢٤٣)، ويفهم من التزامه بمراعاة الوزن الصرفي الأصلي غرضه إظهار أن هذه الأفعال ليست رباعية، وإنما محولة إليه بزيادة في بنائها الأصلي. أما اعتبارها على وزن "دحرج" فلا يخرج عن نطاق "الميزان البدل"؛ لذلك يجوز أن يكون "فعلل" هو الميزان الجامع أو "البدل" للرباعي وما ألحق به أو وازنه؛ حيث لا اعتداد بأصلي ولا زائد، ويكون الميزان الأصلي الذي يتقيد بتلك الضوابط الصرفية قائما لأهميته صرفيا وتركيبيا.

ويلحق بـ "تَفَعْلَلَ" المزيد بالتاء كل ما ألحق بـ "فعلل"؛ لأن الإلحاق متحقق بغير تاء المطاوعة، نحو: تَفَعْلَلَ (المزيد بتكرار اللام)، وتَفَوْعَلَ، وتَفَعْوَلَ، وتَفَيْعَلَ، وتَفَعْنَلَ، وتَفَعْلَى(٢٤٤)، وأضيف: "تَفَعْلَتَ، نحو: تعفرت. وتَفَأْعَلَ، نحو: تغافل. وتَفَعَّلَ، نحو: تكرَّم. وتَمَفْعَلَ، نحو: تمسكن"(٢٤٥)، واعتمادا على اشتراك مصادرها في وزن يتوافق مع وزن ما ألحقت به أساسا، دون سواه من قيم دلالية أو معجمية؛ لذلك لم يلحق "أَفْعَلَ" أو"فَأْعَلَ" أو"فَعَّلَ" بـ "فَعْلَلَ "(٢٤٦).

---

(٢٤٢) **ينظر: عبد القاهر الجرجاني: المقتصد، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدرويش، ص:٢/ ١٠٨٠.**

(٢٤٣) **المصدر السابق، ص:٢/ ١٠٨٠ -١٠٨١.**

(٢٤٤) **ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ص: ٤/ ٤٣٢. و د. محمد عبد الخالق عضيمة: المغني في تصريف الأفعال، ص: ٦٩.**

(٢٤٥) **ابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ص: ١/ ١٦٨.**

(٢٤٦) **ينظر: المصدر السابق، ص: ١/ ١٦٩ – ١٧٠.**

أما ما يلحق بالرباعي المزيد "احرنجم"؛ فالثلاثي المزيد "افعنلل"، نحو:"اقعنسس"، وأجاز الرضي الإلحاق بالأحرف الثلاثة معا، وليس بالتكرار فقط؛ حيث اشترطوا مقابلة الزائد لحرف أصلي في الملحق به[٢٤٧]، وكذلك "افعنلى"، نحو: "اسلنقى"؛ وذلك لمطابقة موضع النون في الأفعال الثلاثة بين العين واللام[٢٤٨].

وثمة اتفاق على أن حروف المد الثلاثة لا يُلحق بها إذا كانت حشوا في الكلمة[٢٤٩]. أما إذا كانت آخرها فالإلحاق واقع، ولا سيما بالألف المنقلبة عن "الياء" كما في "سلقى" و "رَمْيا"، والتي يتحقق الإلحاق بها حقيقة وليس بالألف[٢٥٠]؛ حيث لا يعتد بحركة الآخر في بنية الكلمة؛ فيُوازن الملحق بالملحق به[٢٥١].

وقد أعرض الزمخشري (٥٣٨هـ) ومن تبعه عن دلالة المبالغة في التضعيف، والمشاركة في ألِفِ "تَفَأْعَلَ"؛ فرأوا إلحاق "تكلَّم" و"تغافل" بـ"تدحرج"؛ لاتحاد أوزان

---

[٢٤٧] ينظر: ابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ص: ١/ ٢٠٦. والرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، ص: ١/ ٥٥. وابن يعيش: شرح المفصل، ص: ٤/٤٣٣.

[٢٤٨] ينظر: المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ص: ٢/١٠٦-١٠٧. وابن جني: المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وآخر، ص: ١/٤٤-٤٥، ٧٩. و د. محمد عبد الخالق عضيمة: المغني في تصريف الأفعال، ص: ٦٩.

[٢٤٩] ينظر: المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ص:٤/٣. وعبد القاهر الجرجاني: المقتصد، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدرويش، ص:٢/١٢٠٣.

[٢٥٠] ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ص: ٤/٢٠٦٩ -٢٠٧٠، ٢١٩٩. وابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ص: ١/ ٢٠٦ – ٢٠٧.

[٢٥١] ينظر: الخليل بن أحمد: الجمل في النحو، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، ص: ٣١٧. وابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ص: ١/٢٠٦-٢٠٧.

تصريفاتها[٢٥٢]، وإن لم تكن هذه الموازنة موجبة للإلحاق، فهي من شروطه عند غيرهما[٢٥٣]، فضلا عن دلالتهما، ونفي الإلحاق عنهما قبل زيادة التاء[٢٥٤].

ويبدو أن من ألحقَ بالألف حشوا في الفعل قد اعتمد على ما فُهِمَ من سيبويه والمازني[٢٥٥]؛ فألحق "تَغَافَلَ" بـ "تَدَحْرَجَ"[٢٥٦]، ورفض هذا ابن يعيش(٦٤٣هـ)[٢٥٧]، وكذلك الرضي نقض دليلهم بالتوهم؛ لقصرهم الإلحاق فيه على عدم تحرك الألف، وغض الطرف عن دلالة الألف على المشاركة[٢٥٨]، وأكد رفضه بالاحتجاج بدلالة الألف المطردة، والتضعيف؛ نحو: تسارًّا[٢٥٩]. وبعدم إلحاق "غافل" بـ "دحرج" عند الزمخشري[٢٦٠].

ويبدو أن المضعف علامة مُخْتَلَفٌ فيها بين النحاة للدلالة على الإلحاق؛ فابن جني رأى عدم جوازه لأن "تضعيف العين لا يوجد للإلحاق ... أن أصل تضعيف العين إنما

---

[٢٥٢] ينظر: الزمخشري: المفصل، دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر، عَمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص: ٢٧٩. وابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ص: ١/ ١٦٨. والتفتازاني: شرح تصريف العزي، دار المنهاج، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، ص: ٨٨.

[٢٥٣] ينظر: د. مهدي بن علي آل ملحان القرني: أبنية الإلحاق في الصحاح دراسة وتحليل، ص: ٤٧.

[٢٥٤] ينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، ص: ١/٥٨، ١٠٢.

[٢٥٥] ينظر: سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ص: ٤/٦٧. وابن جني: المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وآخر، ص: ١/ ٩٣ - ٩٥. والبحث، ص: ٤٥، ٤٧.

[٢٥٦] ينظر: الزمخشري: المفصل، دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة، ص: ٢٧٩.

[٢٥٧] ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ص: ٤/ ٤٣٣.

[٢٥٨] ينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، ص: ١/ ٥٧ - ٥٨.

[٢٥٩] ينظر: المصدر السابق، ص: ٢/ ٣٣٣.

[٢٦٠] ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية، حققه: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ص: ٤/٢٠٦٩. ونقره كار: شرح الشافية في التصريف، ص: ١٩ -٢٠.

هو لتكثير الفعل"[٢٦١]؛ فهو مغير لبنية الملحق عن الملحق به دون مراعاة لتوحيد الأوزان، وبدون مسوغ[٢٦٢].

وقد ألحق الزمخشري وشارحه الاسم "قِنَّب" بـ "درهم"، إلا أن الشارح قد أيَّدَّ ابن جني؛ في عدم إلحاق الفعل "تكلَّم" ب "تدحرج" لمنافاة التضعيف للإلحاق[٢٦٣]؛ لذلك يسوغ للبحث أن يزيد الأصول العامة للإلحاق، المشار إليها آنفا، أصلا أو ضابطا اتخذه جل النحاة في هذا الباب، هو: أنه لا يجوز الإدغام في الإلحاق لئلا تضطرب البنية؛ فينعدم الغرض منه[٢٦٤]؛ فإن لم تنعدم الموازنة فالإدغام جائز.

ولعل المرجع في تعدد مسائل باب الإلحاق إلى ما يعرف بتخريجات "أهل الصناعة" لحل ما يخالف التقعيد والاصطلاح؛ فيقول ابن جني في إظهار التضعيف في "سودد" رغم موجبه: "علمنا أن الإلحاق إنما هو صناعة لفظية، ومع هذا فلم يظهر ذاك الذي قدره ملحقا هذا به. فلولا أن ما يقوم الدليل عليه مما لم يظهر إلى النطق به بمنزلة الملفوظ به لما ألحقوا ... وسُوددا بما لم يفوهوا به، ولا تجشموا استعماله"[٢٦٥].

---

[٢٦١] ابن سيده: المخصص، ص: ٨/١٦٤. وورد رأي آخر لأبي علي يخالف ما ذكره ابن سيده؛ حيث اتخذ الفك علامة للإلحاق. ينظر: أبو علي الفارسي: المسائل البصريات، تحقيق: د. محمد الشاطر، دون ناشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص:١/٧٠٨. وابن جني: مختار تذكرة أبي علي، تحقيق: د. حسين أحمد بو عباس، ص: ٥٢، ٤٥٧، ٤٨٨.

[٢٦٢] ينظر: ابن جني: المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وآخر، ص: ١/ ٤٥. وعبد القاهر الجرجاني: المقتصد، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدرويش، ص:٢/١٢١٨، ١١٧٦-١١٧٧. وابن مالك: شرح الكافية الشافية، حققه: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ص: ٤/٢٠٦٤.

[٢٦٣] ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ص: ٤/ ١٥٨، ٥/ ٥١٥.

[٢٦٤] ينظر: د. مهدي بن علي آل ملحان القرني: أبنية الإلحاق في الصحاح دراسة وتحليل، ص: ٤٧ – ٥٠، ٦٩ – ٧٠.

[٢٦٥] ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ص: ٢/ ٣٤٣.

ومن ذلك طرحهم إلحاق "ثمانية" وعلانية" بـ "ملائكة"؛ رفضًا لإلحاق المفرد بالجمع؛ فيكون غرض الزيادة كما كان في "قبعثرى"؛ لفقد الأصل الملحق به، أو حمل الزيادة على معنى[٢٦٦]، وقد جعلها الفراء ملحقة، بالياء دون الألف، بـ"عُذافرة"[٢٦٧]، وهذا يخالف ما اصطلح عليه جل النحاة بضرورة نظم الحركات حالا ومحلا؛ فحركة الثاء والعين متمايزتان. أما أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) وابن جني فلم يذهبا جهة الإلحاق لاعتبار أن ياء "ثَمَنِيٍّ" للنسب مثل: "يَمَنِيٍّ" و "شَأْمِيٍّ"، وحذفت إحداهما وعوض عنها بالألف؛ لئلا تلزمها التاء التي في "فعالية" التي للمصدر والصفة[٢٦٨]؛ وخروجا من هذا الخلاف يكون المسلك لـ"ثمانية" هو الموازنة وليس الإلحاق، ولا سيما أنها توازن في حال التأنيث "ملائكة"، وفي حال التذكير "أياديْ"[٢٦٩].

ثانيًا – الموازنة[٢٧٠]:

إن غاية الموازنة هو إدراك التوافق الصوتي بين بنيتين صرفيتين أو أكثر؛ من جهة عدد الصوامت ونظم الحركات فيما بينها، كما كان "فعلل" عند ابن عقيل موازنا لـ "فعلن"[٢٧١]؛ فـ "كل شيء وازن شيئا فهو يجري مجراه: في سكونه وحركته، وفي المضارع... إلا ما ذكرت لك من مخالفة "فَعَّل" و "أَفْعَلَ" في المصدر للأربعة؛ لتفصل

---

[٢٦٦] **ينظر: ابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ص: ١/ ٢٠٦. و د. محمد عبد الخالق عضيمة: المغني في تصريف الأفعال، ص: ٨٠.**

[٢٦٧] **العذافر: الأسد؛ لشدته. ينظر: المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ص:٤/ ٣.**

[٢٦٨] **ينظر: ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ص: ٢/ ٣٠٥. وابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ص: ١/ ١٠٥.**

[٢٦٩] **ينظر: ابن سيده: المخصص، ص: ١٤/ ٩١ – ٩٢.**

[٢٧٠] **ينظر: ابن عصفور: المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وآخر، ص: ٢/ ١٤٢.**

[٢٧١] **ينظر: ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ص: ٤/٧٢.**

بين الملحق وغيره"[٢٧٢]؛ فموازنة المصادر والغالب منها إذا تعددت دليل على تحقق الإلحاق[٢٧٣]، ولا سيما أن الزائد ذو دلالة مطردة، وهو أصل اعتمده المحدثون[٢٧٤]، وقمن بالذكر أن سيبويه أول من نوه بما يسمى، إن جاز للبحث، (الوزن الصوتي الجامع) أوالموحد لمجموعة أبنية صرفية بوصفه ميزانا صوتيا يقعن جميعا في إطاره الصامتي والحركي عددًا ونظمًا، وبيان ما ذكره على النحو التالي:

١- قوله: "انْفَعَلْتُ وافْعَلَلْتُ وافْتَعَلْتُ. وهذه الثلاثة على زنة واحدة ومثال واحد"[٢٧٥].

٢- قوله "اسْتَفْعَلْتُ، وافْعَنْلَلْتُ، وافْعَالَلْتُ، وافْعَوَّلْتُ، وافْعَوْعَلْتُ، وهذه الخمسة على مثال واحد"[٢٧٦].

٣- قوله: "مثال دحرجتُ وزنتها على أَفْعَلْتُ، وفَعَّلْتُ"[٢٧٧]، وقوله في موضع آخر: "ألف "أَفْعَلْتُ"... بني بها الكلمة وصارت فيها بمنزلة ألف "فَاْعَلْتُ"؛ فلما كانت كذلك صارت بمنزلة ما أُلحق ببنات الأربعة... خرجت من الثلاثة إلى بناء من الفعل على الأربعة"[٢٧٨]؛ فكل رباعي عنده على وزن "فعلل"[٢٧٩]، وسميت جميعا بـ"الرباعي"، ولم تلحق به هذه الأفعال للمغايرة رغم مماثلة "فِعلال" لمصادرها: "إِفْعَالْ" و "فِعَّالْ"

---

[٢٧٢] المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ص: ٢/ ١٠٠.

[٢٧٣] ينظر: ابن كمال باشا: الفلاح على شرح المراح، ص: ٢٤. وسعد الدين التفتازاني: شرح تصريف العزي، ص: ٨٢.

[٢٧٤] ينظر: د. محمد عبد الخالق عضيمة: المغني في تصريف الأفعال،ص: ٦٦ – ٦٧.

[٢٧٥] سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ص: ٤/١٤٤- ١٤٥.

[٢٧٦] سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ص: ٤/١٤٥.

[٢٧٧] المصدر السابق، ص: ٤/٨٥.

[٢٧٨] السابق، ص: ٤/١٤٥.

[٢٧٩] ينظر: السابق، ص:٤/٦٧. والسيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وآخر، ص: ٤/٤٤٦.

و"فِيْعَال"، إلا أن "فَعْلَلَةً" هو المصدر المشهور أو "الأصل"[٢٨٠]، وأن الزيادة فيها لقصد معنوي[٢٨١]، ويفهم من هذا أن وزن هذه الأفعال على "فعلل" هو وزن صوتي مثل الوزن التصغيري، وليس صرفيا.

٤- قوله: " وصارت احْرَنْجَمْتُ، واقْشَعْرَرْتُ كـ اِسْتَفْعَلْتُ."[٢٨٢]، وإشارته إلى أن مصدر "اِفْعَنْلَلَ" و"اِفْعَلَلَّ" يرد على "اِسْتِفْعَالٍ"[٢٨٣].

وتبعه المبرد وآخرون حين رأى أن "فعلل" على وزن واحد يجمعها مع (فَعَّلَ، وفَأْعَلَ، وأَفْعَلَ الصحيح)[٢٨٤]، وفي موضع آخر جمع، بينها وبين "فَعْلَلَ" وجعلهم على "وزن واحد"، وكذلك مصدره (غير اللازم) "فِعْلَالْ"، حسب تعبيره، ومصادر هذه الأفعال: (فِعَّال، وإفْعِالْ، وفِيْعَالْ)[٢٨٥]، كما أن "اِنْفَعَلَ" وتصريفاته موازن له "اِفْتَعَلَ" وتصريفاته، ومثلهما "اِفْعَلَلْتُ" المفكوك لاتصاله بضمير الرفع، ومصدره[٢٨٦]، وكذلك "اِسْتَفْعَلَ"

---

(٢٨٠) ينظر: سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ص: ٨٥/٤. والسيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وآخر، ص: ٤٦١/٤. وابن مالك: شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ص: ٢٠٦٧/٤-٢٠٦٨.

(٢٨١) ينظر: ابن القبيصي: التتمة في التصريف، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، ص: ٧٢.

(٢٨٢) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ص: ١٤٥/٤.

(٢٨٣) ينظر: المصدر السابق، ص: ٨٥/٤. وابن سيده: المخصص، ص: ١٤/ ١٩٢.

(٢٨٤) ينظر: المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ص: ١/ ٢١٢، ٩٤/٢ – ٩٥. والصيمري: التبصرة والتذكرة، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، ص ٨٠٣/٢ – ٨٠٤. وأبوعلي الفارسي: التكملة، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م، ص: ٥٢٤-٥٢٥. وعبد القاهر الجرجاني: المقتصد، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدرويش، ص:١٠٧٣/٢، ١٠٨٠ – ١٠٨١.

(٢٨٥) ينظر: المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ص: ٩٧/٢ -٩٩، و٣٧٩/١.

(٢٨٦) ينظر: المصدر السابق، ص: ١/ ٢١٣ – ٢١٤، و٢/ ١٠٢.

ومصدره يوازنه: (اِفْعَنْلَلَ، واِفْعَوْعَلَ)[٢٨٧]، و"افْعَالَلْتُ" المفكوك لاتصاله بضمير الرفع، ومصادرها[٢٨٨]، ويوازنه كذلك "اِفْعَوَّلَ" ومصدره[٢٨٩]؛ فهذه الأفعال ومصادرها وما ألحق بـ "احرنجم" ميزانها الصوتي واحد[٢٩٠]، كما يتوازن "اِفْعَلَّلت"، نحو: "اقْشَعْررت"، ونظيره "اِفْعَالَّلْتَ"، نحو: "احْمَأْرَرْت"[٢٩١]، ومصدرهما "اقشعرار"[٢٩٢]، و"احميرار".

وتتوحد هذه الأفعال كذلك في الميزان إذا زيدت بتاء المطاوعة، ماعدا "أَفْعَلَ" الذي تحذف همزته في المضارع من جهة، ولا تلحقه تاء المطاوعة من جهة ثانية؛ فيوازن "تَفَعْلَلَ" كل من "تَفَعَّل" و"تَفَأْعَلَ"[٢٩٣]، ويؤكد هذا وحدتهما الفعلية والمصدرية في الوزن الصوتي وعدد الحروف[٢٩٤].

---

[٢٨٧] ينظر: المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ص:١/٢١٤-٢١٥. وقد جعل عبد القاهر الجرجاني: (افعالل، واستفعل، وافعوعل، وافعوَّل، وافعنلل، وافعنلى) على زنة واحدة هي "افعنلل". ينظر: المقتصد، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدرويش، ص:٢/١٠٩٩، ١١١١- ١١١٨.

[٢٨٨] ينظر: المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ص: ١/ ٢١٥- ٢١٦.

[٢٨٩] ينظر: أبو علي الفارسي: التكملة، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ص: ٥٣٠.

[٢٩٠] ينظر: المصدر السابق، ص: ٥٣١. والمبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ص: ٢/ ١٠٠، ١٠٧. وعبد القاهر الجرجاني: المقتصد، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدرويش، ص:٢/١٠٩٨، و٢/ ١١١٧.

[٢٩١] ينظر: المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ص: ٢/ ١٠٧.

[٢٩٢] ورد أن فريقا ألحق "اقشعر" بـ "احرنجم" لاتحاد مصدريهما، ونُقض هذا بانتفاء شرطي الإلحاق: (محاذاة الزائد في طرفي الإلحاق، وعدم التضعيف). ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ص: ٣/٧٩٥. والصبان: حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، ص:٤/٣٤٥.

[٢٩٣] ينظر: سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ص:٤/٦٧. والسيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وآخر، ص:٤/٤٤٦. والمبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ص:٢/١٠٠-١٠١، ١/٢١٦.

[٢٩٤] ينظر: ابن سيده: المخصص، ص: ١٤/ ١٨٦.

وأشار ابن جني إلى المماثلة في الحركة والسكون –عدا حالات الإدغام– بين "اِسْتَفْعَلْتَ" و"اِفْعَالَلْتَ" المسند إلى الضمير المتصل "التاء"؛ فيفك التضعيف وتتحرك اللام الأولى، ومثلهما "اِفْعَلَلْتُ" و"اِفْتَعَلْتُ"، وكذلك المماثلة بين "اِنْفَعَلَ" و"اِفْتَعَلَ"[٢٩٥]. وأشار إلى أن "تَفَأْعَلَ" الوزن الجامع لـ: (تَفَعْلَلَ، وتَفَوْعَلَ، وتَفَيْعَلَ، وتَفَعْوَلَ، وتَفَعَّلَ)؛ قصدا لمقارنته بالمصدر والجمع؛ حيث اختيرت لعينه الفتحة في المضارع دون الكسرة أو الضمة، وهو ما لا سبيل لها إذا اختير "تَفَعْلَلَ" وزنا موحدا للرباعي المزيد بالتاء[٢٩٦].

وتابعهم الرضي بـ (مساواة) "فعلل" لـ "فَعَّلَ" و "أَفْعَلَ" و "فَأْعَلَ" في نظم الحركات والسكون، وهو شرط رئيس في الإلحاق، يلازمه آخر هو مقابلة الزائد في الملحق لزائد في الملحق به؛ فلا يجوز إلحاق "بيطر" بـ "شَرْيَفَ"[٢٩٧]، ولا سيما مخالفتهم له من جهة المصدرية؛ فالأشهر "فعللة" وليس "فِعلال"، فضلا عن اطراد الزيادة في هذه الثلاثة لمعنى[٢٩٨]؛ فيفهم من هذا موازنتها له.

وقد وضعت الأفعال: (تمندل، وتمسكن، وتمدرع) موضع "تفعلل"؛ لتوهم أصالة الميم، رغم وجود ما يفسر زيادة الميم في هذه الأفعال ويخرجها عن نطاق الإلحاق المتوهَّم[٢٩٩]، وفي موضع آخر أجاز قياسها على "تفعلل" تبعا لمن حكم بـ "فَعَلَّ" وندرة

---

[٢٩٥] ينظر: ابن جني: المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وآخر، ص: ١/ ٧٩ – ٨٠.

[٢٩٦] ينظر: السابق، ص: ١/ ٩٣ – ٩٥.

[٢٩٧] ينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخَرين، ص: ١/ ٣.

[٢٩٨] ينظر: المصدر السابق، ص: ١/ ٥٥، و٢/ ٣٣٢.

[٢٩٩] ينظر: السابق، ص:١/٢٩–٣٠. والصيمري: التبصرة والتذكرة، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، ص:٢/٨٠٤. ونقره كار: شرح الشافية في التصريف، ص: ١٩.

"تمفعل"[٣٠٠]؛ حيث لم يرد على هذا الوزن سوى اثني عشر فعلا تراثيا وليس عشرة فقط، وقد أجازه مجمع اللغة العربية ضمن الثلاثي المزيد بحرفين[٣٠١].

وقد أشار إلى فقدان "اعشوشب" و"اجلوَّذ" شرط الإلحاق بـ "احرنجم"؛ أي أنهما موازنان له، وبالتبعية لـ "استفعل"[٣٠٢]، والتزم ابن مالك بهذا القيد؛ فلا إلحاق بدون مقابلة الزائد في الملحق به لمثله في الملحق موضعا وحركة[٣٠٣].

وتبعه ابن يعيش والفاضل العصام (٩٤٣هـ)، رغم الموازنة، برفض الإلحاق بالتاء في "تمسكن" وما شابهها، وبالألف حشوا في "تغافل"، وبالتضعيف في "تَكَلَّمَ"؛ فتصير هذه الأفعال موازنة لـ "تَفَعْلَلَ"؛ لانطباق شرطي الموازنة عليها، ومخالفة المصادر، وكذلك "أَفْعَلَ" و"فَعَّلَ" و"فَاْعَلَ" رغم اتفاق مصادرها مع "فِعْلَالٍ" مصدر "فَعْلَلَ"، ولكنه ليس الأغلب[٣٠٤].

واقتصر الشيخ خالد الأزهري على الموازنة؛ حيث يكون الاعتداد بها وحدها تخلصا من قيود الإلحاق؛ فـ "تَفَعْلَلَ" يوازنه "وإن لم يكن من بابه ... عشرة أبنية: تَفَعْلَلَ، وتَفَعَّلَ، وتَفَيْعَلَ، وتَمَفْعَلَ، وتَفَعْلَى، وتَفَاْعَلَ، وتَفَوْعَلَ، وتَفَعْنَلَ، وتَفَعْوَلَ، وتَفَعْلَتَ. كـ: تدحرج تدحرجا، وتجمَّل تجمُّلا، وتشيطن تشيطنا، وتمسكن تمسكنا، وتقلسيَ تقلسُيا، وتغافل

---

[٣٠٠] **ينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، ص: ٣٣٦/٢.**

[٣٠١] **ينظر: د. شوقي ضيف: تحريفات العامية للفصحى، دار المعارف، د.ط، د.ت، ص:٢٤-٢٦. وقد ذكر الشاطبي "مَرْطَلَ، ومَرْجَلَ". ينظر: المقاصد الشافية، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ص: ٣٩٥/٨-٣٩٦، ٣٩٩.**

[٣٠٢] **ينظر: رضي الدين الإستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، ص: ١/ ٥٥.**

[٣٠٣] **ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ص: ٢٠٦٥/٤، ٢١٩٦.**

[٣٠٤] **ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ص: ٤٣٢/٤ - ٤٣٣.**

تغافُلا، وتجورب تجورُبا، وتقلنس تقلنسا، وترهوك ترهوكا، وتعفرت تعفرُتا"[٣٠٥]. ويفهم منه أن تلك الأوزان خارجة عن الرباعي المجرد، وإن كانت موازنة له بدليل مطابقة مصادرها جميعا لبعضها البعض في الحركة والسكون؛ فتكون الموازنة لديه أشمل من الإلحاق، كما كان الإلحاق لدى الرضي يتم باتحاد بنية المصادر بين طرفي الإلحاق من الأفعال.

ويذهب البحث في هذا الموضع إلى تحليل أوزان الأفعال من الجهات الثلاث: (الصرفية، والصوتية، والمقطعية)؛ لإظهار مدى الاتفاق بين المُلْحَقِ والمُلْحَقِ به، والموازِن والموازَن، وما يترتب عليها من توحيد الميزان، وإحداث المماثلة فيما يطرأ من مشكلات تحليلية، وبيان هذا على النحو التالي:

أولًا – الرباعي المجرد "فعلل" (الملحق، والموازِن):

أ- الملحَق:

المثال	الوزن الصرفي	الوزن الصوتي	الوزن المقطعي	المصدر (وزنه الصرفي/ وزنه الصوتي)
جَلْبَبَ	فَعْلَلَ	فَعْلَلَ	ص ح ص+ ص ح +ص ح	(فَعْلَلَة)
حَوْقَلَ	فوعل	فَعْلَلَ	ص ح ص+ ص ح +ص ح	
رَهْوَكَ	فعول	فَعْلَلَ	ص ح ص+ ص ح +ص ح	
بَيْطَرَ	فيعل	فَعْلَلَ	ص ح ص+ ص ح +ص ح	
يَرْنَأَ	يفعل	فَعْلَلَ	ص ح ص+ ص ح +ص ح	
قَلْنَسَ	فعنل	فَعْلَلَ	ص ح ص+ ص ح +ص ح	
سَلْقَى	فعلى	فعلى	ص ح ص+ ص ح ح	سلقيَة (فَعْلَلَة) أو سلقاء (فِعْلَاء)
سَنْبَلَ	فنعل	فَعْلَلَ	ص ح ص+ ص ح +ص ح	فَعْلَلَة

[٣٠٥] **خالد الأزهري: شرح التصريح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ص: ٢/ ٣٣ – ٣٤.**

المثال	الوزن الصرفي	الوزن الصوتي	الوزن المقطعي	المصدر (وزنه الصرفي/ وزنه الصوتي)
شَرْيَفَ	فعيل	فَعْلَلَ	ص ح ص+ ص ح +ص ح	
نَرْجَسَ	نفعل	فَعْلَلَ	ص ح ص+ ص ح +ص ح	
عَلْمَنَ	فعلن	فَعْلَلَ	ص ح ص+ ص ح +ص ح	
مَنْدَلَ	مفعل	فَعْلَلَ	ص ح ص+ ص ح +ص ح	
عَلْصَمَ	فعلم	فَعْلَلَ	ص ح ص+ ص ح +ص ح	
تَرْقَلَ	تفعل	فَعْلَلَ	ص ح ص+ ص ح +ص ح	
هَلْقَمَ	هفعل	فَعْلَلَ	ص ح ص+ ص ح +ص ح	
ذَهْبَلَ	فهعل	فَعْلَلَ	ص ح ص+ ص ح +ص ح	
عَلْهَصَ	فعهل	فَعْلَلَ	ص ح ص+ ص ح +ص ح	
سَنْبَسَ	سفعل	فَعْلَلَ	ص ح ص+ ص ح +ص ح	
خَلْبَسَ	فعلس	فَعْلَلَ	ص ح ص+ ص ح +ص ح	

الملاحظات:

١- توحيد الوزن الصوتي لهذه الأفعال على وزن "فَعْلَلَ"، ومصادرها على وزن "فعللة"؛ فهو الوزن المجرد الملحق به؛ وأخذا برأي عبد القاهر الجرجاني[٣٠٦]، ولاتفاق الأفعال الملحقة معه في البنية المقطعية.

٢- أن سيطرة مبدأ توحيد النظام على الفكر النحوي، وأداته "الافتراض الذهني" قد أدت إلى اعتبار الفعل "سلقى" على وزن "فعلل"؛ اعتمادا على صيغته الصرفية حال إسناده إلى ضمير الرفع "سلقيت" الموازنة لـ "دحرجت"، ورغم صحة هذا الاستعمال واسترداد صوت "الياء" الذي سقط لاجتماع ثلاث حركات في "سلقَيَ"؛ حيث تلت القاف ثلاث حركات: (الفتحة القصيرة+ شبه الصامت+ الفتحة القصيرة) – إلا أنه لا يتفق مع الصورتين الصوتية والمقطعية لـ "فعلل" إذا لم يتصل بضمير الرفع؛ فبدا الاختلاف

[٣٠٦] **ينظر: البحث، ص: ٤٢.**

بينهما، ويؤكد هذا الاختلافَ الوزنُ الصوتي والمقطعي لمصدره "سِلقاء"، غير المتفق مع "فعللة" صوتيا أو مقطعيا، على النحو المبين أعلاه؛ حيث إن القاف حُركت بفتحة طويلة، وأنه ثنائي المقاطع وليس رباعيا، ولا يغني عن هذا وزن مصدره على "فعللة"؛ لأن بنية الماضي الصوتية والمقطعية تظل مغايرة.

ب- الموازِن:

يتفق الرباعي المجرد "فعلل" وبعض الأوزان الأخرى في بعض التصريفات دون البعض الآخر، وأخصها المصدر؛ لذلك أُخرجت من دائرة الإلحاق لفقدان الشروط التي وضعت لذلك، وبيان الموازنة شبه التامة بينها على النحو التالي:

المثال	الوزن الصرفي	الوزن الصوتي	الوزن المقطعي	المصدر (وزنه الصرفي/ وزنه الصوتي)
أكرمَ	أفعلَ	فَعْلَلَ	ص ح ص+ ص ح +ص ح	إِفْعَالْ / فِعْلال
حاضرَ	فَاْعَلَ	فَاْعَلَ	ص ح ح+ ص ح +ص ح	فيعال (فِعال، مُفاعلة) / فيعال
كلَّمَ	فعَّلَ	فَعْلَلَ	ص ح ص+ ص ح +ص ح	فِعَّال (تفعيل) / فِعْلال

الملاحظات:

١- أن الموازنة الصرفية التي ذكرها النحاة بين هذه الصيغ و "فعلل" مؤيدة بنظيرتيها الصوتية والمقطعية؛ حيث إنها تتساوى في عدد الأصوات (الصوامت، والصوائت)، وعدد المقاطع، إلا أن المقطع الأول في "فاعل" متوسط مفتوح (ص ح ح)، ومتوسط مغلق في نظيريه؛ فالمخالفة بينهما في الشكل وليس في النمط؛ أي في نهاية المقطع ليس إلا.

٢- أن مضارعها يتوازن مع "يُفَعْلِلُ" ما عدا مضارع "أفعل"؛ حيث تحذف الهمزة فيصير "يُفْعِل"، وبالتبعية اسم الفاعل الذي يصاغ منه ليس على وزن "مُفعلِل"، وإنما على وزن "مُفعل"، وكذلك بقية المشتقات مغايرة.

٣- أن مصادرها، على الترتيب: (إِفْعَاْل، وفيعال، وفِعَّال) تتساوى صوتيا ومقطعيا مع المصدر الأصلي غير الغالب "فِعلال"[٣٠٧]؛ فـ (فِعلال، إِفْعَاْل، وفِعَّال) على الوزن المقطعي:

ص ح ص + ص ح ح + ص ح.

أما (فيعال) فوزنها المقطعي يتباين في شكل المقطع الأول وليس نمطه كما في الماضي:

ص ح ح + ص ح ح + ص ح.

بينما لا تتساوى مع المصدر الأشهر للرباعي "فعللة" الذي جعلت موازنته شرطا للإلحاق، ولولاه لتحققت الموازنة على مستوى التصريفات كافة.

والخلاصة أن إحداث "توازن" بين هذه الأوزان والوزن الجامع "فعلل" لاتفاقهم في الزنة على النحو المبين في ١ – ٣؛ بوصفها نسقا واحدا للرباعي (المجرد، والمزيد)[٣٠٨]؛ فيترتب عليه اعتبار الوزن الصوتي لهذه الصيغ الصرفية (الملحقة، والموازنة) هو "فعلل" ماعدا "فعلى" و "فاعل"، وإن تساوت الثانية مع "فعلل" بقدر كمي.

---

[٣٠٧] قال سيبويه: "وإنما ألحقوا الهاء عوضا من الألف التي تكون قبل آخر حرف، وذلك ألف زلزال". الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ص، ٤/٨٥. وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ص:٤/ ٤٣٢.

[٣٠٨] ينظر: نيكلاس لومان: مدخل إلى نظرية الأنساق، ترجمة: يوسف فهمي حجازي، منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م، ص: ٥٧.

ثانيًا- الرباعي المزيد بالتاء "تَفَعْلَلَ" (الملحَق، والموازَن):

لقد بدت آنفا أوجه المماثلة بين "فعلل" وغيره من الصيغ الملحقة والموازنة، وفي هذا الموضع زيدت تاء المطاوعة في بنيته ومنعا للتكرار؛ فإن الملاحظ على "تفعلل" إلحاقا وموازنة ما يلي:

أ- الملحَق:

١- أن الموازنة بين "تفعلل" والملحقات بها ثابتة في عدد الأحرف ونظم الحركات والسكنات، نحو: تَفَعْلَلَ (المزيد بتكرار اللام)، وتفَوْعَلَ، وتفَعْوَلَ، وتفَيْعَلَ، وتفَعْلَيَ، وتَفَنْعَلَ، وتفَعْنَلَ، وتفَعْيَلَ، وتَتَفْعَلَ، وتَيْفَعَلَ، وتَنَفْعَلَ، وتَفَعْلَنَ، وتَمَفْعَلَ، وتَفَعْلَمَ، وتَتَفْعَلَ، وتَهَفْعَلَ. وتَفَهْعَلَ. وتَفَعْهَلَ، وتَسَفْعَلَ. وتَفَعْلَسَ.

وتثبت مقطعيا بموازنة "تَفَعْلَلَ" في الوزن المقطعي؛ فهي متحدة في عدد المقاطع (أربعة)، وفي نسقها وترتيبها، على هذا النحو: ص ح +ص ح ص+ ص ح+ ص ح.
ويستثنى منها "تَفَعْلَى"؛ فوزنها المقطعي هكذا: ص ح + ص ح ص+ ص ح ح.
لذلك لا تتحقق الموازنة الصوتية بينه وبين "تفعلل" على المستوى الصوتي أو المقطعي إلا إذا أعيدت "الياء"، كما هو الحال عند الإسناد إلى ضمير المتكلم؛ فيتوازن الفعلان: (تبرقعتِ، وتسلقيتِ) صوتيا ومقطعيا، على هذا النحو: تفعللتِ (صوتيا). ومقطعيا: ص ح + ص ح ص+ ص ح ص+ ص ح.

٢- أن مضارعها يتوازن صوتيا مع "يَتَفَعْلَلُ"، وكذلك مقطعيا، على هذا النحو:

ص ح+ ص ح +ص ح ص+ ص ح+ ص ح.

أما "يتفعلى" فيخالفها في عدد المقاطع ونسقها؛ فوزنه المقطعي هو:

ص ح + ص ح +ص ح ص+ ص ح ح.

ولذلك لا تكون الموازنة الموجبة للإلحاق تامة، إن جاز ضبط الإلحاق بالميزان الصوتي والمقطعي، بين "تفعلى" و"تفعلل"؛ من جهة الميزان الصرفي في المضارع والمصدر وبالتبعية الصوتي، ومن جهة الميزان المقطعي.

٣- أن مصادرها توازن "تَفَعْلُلٍ" في عدد الحروف ونظم الحركة والسكون، وكذلك مقطعيا على الوزن المقطعي: ص ح+ ص ح ص + ص ح + ص ح ص.

ولا يوازنه "تفعلٍ" مصدر "تفعلى" صوتيا؛ من حيث الحركات ونظمها، ولا مقطعيا؛ من حيث عددها ونظمها؛ سواء كان غير منونٍ؛ فيكون مقطعيا هكذا: ص ح + ص ح ص+ ص ح ص. أو غير منون "تسلقي"؛ فيكون على هذا النحو: ص ح + ص ح ص+ ص ح ح.

وبناء على انتفاء الموازنة الصوتية والمقطعية بين "تفعلى" وتصريفاته، و"تفعلل" لا يبدو إلحاقه به منسجما صوتيا ولا مقطعيا؛ ولذلك يمكن جمع ما توازن من هذه الأوزان تحت ميزان صوتي واحد هو "تفعلل".

ب – الموازِن[٣٠٩]، وبيانه على النحو التالي:

المثال	الوزن الصرفي	الوزن الصوتي	الوزن المقطعي	المصدر (وزنه الصرفي/ وزنه الصوتي)
تعفرت	تفعلت	تَفَعْلَلَ	ص ح +ص ح ص+ ص ح +ص ح	تَفَعْلُل / تَفَعْلُل
تكلَّم	تفعَّلَ	تَفَعْلَلَ	ص ح +ص ح ص+ ص ح +ص ح	تَفَعُّل / تَفَعْلُل
تغافلَ	تَفَاْعَلَ	تَفاعَلَ	ص ح +ص ح ح+ ص ح +ص ح	تَفَاْعُل / تَفاعُل

[٣٠٩] **موازن "تَفَعْلَلَ" هو تلك الأفعال التي اختلف فيها القدماء –طيب الله ثراهم–.**

الملاحظات:

١- أن "تفعلل" يتوازن مع الصيغ الثلاث "تفعلت"، و "تفعَّل" و "تفاعل"، ويؤكد هذا وقوع الموازنة بينها صوتيا ومقطعيا؛ فتعداد الأصوات في كل وزن تسعة، وتعداد المقاطع فيها أربعة، ويتباين "تفاعل" في شكل المقطع الثاني فقط؛ حيث يكون متوسطا مفتوحا (ص ح ح)، بينما يكون في نظرائه متوسطا مغلقا (ص ح ص)؛ فالمخالفة بينهما في نهاية القطع لا غير.

٢- أن الموازنة محققة بينها في المضارع؛ حيث تتوازن صوتيا ومقطعيا مع "يَتَفَعْلَلُ"، على هذا النحو:

ص ح+ ص ح +ص ح ص+ ص ح+ ص ح.

ولا يتمايز "يتفاعل" سوى في نسق المقطع الثالث، بينما يتساوى معها في التعداد وبقية الأنساق الصوتية والمقطعية؛ فوزنه المقطعي هو:

ص ح + ص ح +ص ح ح+ ص ح + ص ح.

٣- أن مصادرها، وهي: "تعفرُت، وتكلُّم" توازن "تدحرُج" في عدد الحروف، وإن بدت مغايرة في نسق حركة الفاء في "تغافل" بين القدماء والمحدثين، وكذلك الوزن المقطعي، وبيانه على النحو التالي:

ص ح+ ص ح ص + ص ح + ص ح.

أما "تغافُل" فوزنه المقطعي يتساوى معها، ولا يختلف سوى في شكل المقطع الثاني فقط، على هذا النحو:

ص ح+ ص ح ح + ص ح + ص ح.

ولذلك يزعم البحث أن بين هذه الصيغ الثلاث و"تفعلل" موازنة تامة يرجح معها رأي الزمخشري ومن تبعه صوتيا ومقطعيا؛ فلا تستثنى من الإلحاق.

وثمرة هذه المسألة اعتبار "تَفَعْلَلَ" رأس هذه المجموعة التصريفية أو الوزن الصوتي لها، وبالتبعية المقطعي، واستثناء "تَفَعْلَى" منه، على النحو المبين آنفا.

ثالثًا – الرباعي المزيد "افعنلل" (الملحق، والموازِن):

أ- **الملحَق:** وهما وزنان، بيانهما على النحو التالي:

- "اِفْعَنْلَلَ" (المزيد بالألف والنون وتكرار اللام)[٣١٠].
- "اِفْعَنْلَى" (المزيد بالألف والنون والياء)، وفق رأيهم، نحو: اسلنقى.

وتحليلهما على النحو التالي:

المثال	الوزن الصرفي	الوزن الصوتي	الوزن المقطعي	المصدر (وزنه الصرفي/ وزنه الصوتي)
اقعنسس	افعنلل	افعنلل	ص ح ص +ص ح ص+ ص ح +ص ح	افعنلال/ افعنلال
اسلنقى	افعنلى	افعنلى	ص ح ح+ ص ح ص+ ص ح ح	افعنلاء/ افعنلال

الملاحظات:

١- يتوازن " اِفْعَنْلَلَ" المزيد للإلحاق، و" اِفْعَنْلَلَ" الملحق به صرفيا؛ من حيث عدد الحروف والحركة والسكون ونظمها، وصوتيا ومقطعيا، وبيان مقاطعهما على النحو التالي: ص ح ص+ ص ح ص+ ص ح+ ص ح

أما "افعنلى" فيتباين عنهما في المقاطع عددا؛ حيث إنه ثلاثي، وليس رباعيا كسابقَيه. ونسقًا؛ حيث استعيض عن المقطعين القصيرين فيهما بمقطع متوسط مفتوح فيه، على هذا النحو: ص ح ص+ ص ح ص+ ص ح ح

(٣١٠) سبقت الإشارة إلى اختلافهم في أداة الإلحاق في هذا الوزن، نحو:"اقعنسس". ينظر ص:٤٣.

وقد تعاطوا معه صرفيا مثلما كان الأمر مع "سلقى"؛ حيث روعي الأصل المفترض للألف (الياء)، والذي لا يستعمل إلا في حال الإسناد إلى ضمير الرفع، نحو: اسلنقيت؛ فيكون موازنا لـ: احرنجمت.

٢- أن أوزان المضارع لـ "يحرنجمُ" و"يقعنسسُ" متوازنة صوتيا؛ من حيث عدد الأصوات (لصوامت والحركات)، ومقطعيا؛ من حيث تعدادها ونسقها، على هذا النحو:

ص ح ص+ ص ح ص+ ص ح+ ص ح.

أما "يسلنقي" فمثله مثل ماضيه لا يتوازن معهما صوتيا أو مقطعيا؛ فوزنه المقطعي يتماثل مع ماضيه في عدد الأصوات والمقاطع ونسقها، وبيانه على النحو التالي:

ص ح ص+ ص ح ص+ ص ح ح

٣- أن المصادر الثلاثة لهذه الأفعال، وهي: (احرنجامُ، واقعنساسُ، واسلنقاءُ) تتوازن صرفيا، كما ذُكر آنفا، وصوتيا ومقطعيا؛ من حيث عدد الأصوات ونوعها (الصامت، والحركة)، وكذلك من جهة عدد المقاطع ونسقها؛ فوزنها المقطعي هو: ص ح ص + ص ح ص+ ص ح ح+ ص ح[٣١١].

ولهذا اعتبره القدامى ملحقا بـ "احرنجم" استنادا إلى موازنته له في صورة من صور الماضي والمصدر، رغم تباينهما في المضارع؛ مما يشير إلى أن الموازنة بين مصدري الملحق والملحق به ذات أولوية في الحكم بالإلحاق، وأن انعدامها ينفيه تماما، وقد خولف هذا الشرط لديهم، كما اتضح في "تَفَأْعَلَ" و" تَفَعَّلَ"، ولاحقا سيبين في "اِسْتَفْعَلَ"-إن شاء الله-.

---

[٣١١] **روعي تحريك الحرف الأخير بحركة قصيرة لئلا يتصل مقطعيا بسابقه فيصير من المقاطع المستكرهة في اللغة.**

ولذلك يزعم البحث أن الموازنة بين " اِفْعَنْلَلَ" الملحق ونظيره الرباعي الملحق به تامة وتتطابق مع رأي القدامى، أما "اِفْعَنْلَى" فالموازنة بينه وبين الملحق به ناقصة على النحو الذي بدا آنفا، وهذا يؤكد أن انعدام الترميز لحروف المد (الحركات الطويلة) قد أحدث بونا في إحكام ضوابط الميزان الصرفي، وغير ذلك.

ب- الموازِن[٣١٢]: ويتضمن: (اِسْتَفْعَلَ، واِفْعَوَّلَ، واِفْعَوْعَلَ، واِفْعَالَّ، واِفْعَلَلَّ)، وبيان تحليلها على النحو التالي:

المثال	الوزن الصرفي	الوزن الصوتي	الوزن المقطعي	المصدر (وزنه الصرفي/ وزنه الصوتي)
اسْتَخْرَجَ	اِسْتَفْعَلَ	اِفْعَنْلَلَ	ص ح ص +ص ح ص+ ص ح +ص ح	اِسْتِفْعَالْ/ اِفْعِنْلال
اجْلَوَّذَ	اِفْعَوَّلَ	اِفْعَنْلَلَ	ص ح ص +ص ح ص+ ص ح +ص ح	اِفْعِوَّالْ/ اِفْعِنْلال
اعْشَوْشَبَ	اِفْعَوْعَلَ	اِفْعَنْلَلَ	ص ح ص +ص ح ص+ ص ح +ص ح	اِفْعِيْعَالْ/ اِفْعِنْلال
اِشْهَابَّ	اِفْعَالَّ	اِفْعَنْلَلَ	ص ح ص +ص ح ح ص+ ص ح	اِفْعِيْلَالْ/ اِفْعِنْلال
اِقْشَعَرَّ	اِفْعَلَلَّ	اِفْعَلَلَّ	ص ح ص + ص ح +ص ح ص + ص ح	اِفْعِلَّالْ/ اِفْعِنْلال

الملاحظات:

١- أن البحث يعتمد "اِفْعَنْلَلَ"[٣١٣] ميزانًا صوتيًّا لهذه المجموعة من الأفعال، وليس "استفعل"؛ لتيسير الاحتكام إليه بين الملحق والموازن؛ فلا يختلف الميزان الصوتي بين

---

(٣١٢) ينظر: البحث، ص: ٤٦- ٤٨؛ حيث ورد أن سيبويه والمبرد والرضي اعتبروا هذه الأوزان ومعها "افعنلل" الرباعي المزيد على وزن "استفعل".

المجموعتين، وأنه الوزن المشترك، وفق رؤية التراثيين، بين الملحق والموازن، وإن كان ما ذهب إليه سيبويه وغيره له من وجاهتهم قدر؛ فاعتبارهم "استفعل" رأس هذه المجموعة صرفيًّا؛ لأنه يحتمل أوجه الصحة والإعلال فتسهل المطابقة بينه وبينها، ولا سيما عند الإسناد إلى الضمائر.

٢- موازنة كل من: (اِسْتَفْعَلَ، واِفْعَوَّلَ، واِفْعَوْعَلَ) لـ"اِفْعَنْلَلَ"، صوتيا من حيث عدد الحروف والحركة والسكون ونظمها، ومقطعيا من حيث عدد المقاطع وأنساقها، على النحو المبين في الجدول أعلاه.

أما "اِفْعَلَّ" فيتمايز عنها؛ من حيث العدد فهو ثلاثي المقاطع، وليس رباعيا، وبالتبعية أنساقها؛ فالمقطع الثاني طويل مغلق بصامت، على النحو المبين في الجدول السابق.

ولا يخرج اعتباره موازنا لـ "اِفْعَنْلَلَ" أو"اِسْتَفْعَلَ"، حسب الرؤية التراثية، عن الجادة؛ لأنهم قد اعتدوا في هذه المسألة بوجهه الصرفي حال الإسناد إلى ضمائر الرفع، والذي يوجب فك تضعيف اللام، كما كان تفسيرهم الصوتي لموازنتهم: اسلنقيت؛ بـ: احرنجمت؛ بغية توحيد الضابط الصرفي، وإن كان هذا لا يسلم من ترك بقية الصور الصرفية للفعل التي تظل فيها لامه مدغمة، نحو: احمارَّ، واحمارُّوا، ويحمارُّون، ويحمارَّان، وتحمارَّان ...إلخ.

وكذلك "اِفْعَلَّ" تخالفها في نظم الحركة والسكون، وفي إحلال المقطع الثاني محل الثالث والعكس؛ فتحدث مباينة في نسق المقطعين في " اِفْعَنْلَلَ" و "اِفْعَلَّ"، ولا تحدث الموازنة في الماضي إلا عند إسناده لضمير الرفع "التاء"؛ فيصير "احرنجمت" موازنا لـ "اقشعررت" صوتيا ومقطعيا.

---

(٣١٣) **ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أن "افعنلل" يوازنه: (افعالل، واستفعل، وافعوعل، وافعوَّل، وافعنلل، وافعنلى). ينظر: المقتصد، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدرويش، ص:٢/١٠٩٩، ١١١١- ١١١٨.**

٤- أن أوزان المضارع لـ (يَسْتَفْعِلُ، ويَفْعَوِّلُ، ويَفْعَوْعِلُ) متوازنة صوتيًّا؛ من حيث عدد الأصوات (لصوامت والحركات)، ومقطعيا؛ من حيث تعدادها ونسقها، على هذا النحو:

ص ح ص+ ص ح ص+ ص ح+ ص ح.

أما "يَفْعَالُّ" فمثله مثل ماضيه لا يتوازن معها صوتيا أو مقطعيا؛ فوزنه المقطعي يتماثل مع ماضيه في عدد الأصوات والمقاطع ونسقها، وبيانه على النحو التالي:

ص ح ص+ ص ح ح ص+ ص ح.

وكذلك "يَقْشَعِرُّ" يخالفها في نظم الأصوات وفي المقاطع، ويحافظ على بنيته المقطعية الماضوية في المضارع، على هذا النحو:

ص ح ص+ ص ح + ص ح ص + ص ح.

٤- أن أبنية المصادر الخمسة لهذه الأوزان، وهي: (اِسْتِفْعَالُ، واِفْعِوَّالُ، واِفْعِيْعَالُ، واِفْعِيْلَالُ، واِفْعِلَّالُ) يتوازن منها (الأول، والثاني، والخامس) صرفيا، كما ذُكر آنفا، وصوتيا ومقطعيا؛ من حيث عدد الأصوات ونوعها (الصامت، والحركة)، وكذلك من جهة عدد المقاطع ونسقها؛ فوزنها المقطعي هو:

ص ح ص + ص ح ص+ ص ح ح+ ص ح[٣١٤]

أما الثالث والرابع فيتوازنان معها صوتيا في عدد الأصوات، ومقطعيا في عدد المقاطع وطولها، دون نسق المقطع الثاني؛ ففي الأول متوسط مغلق، وفيهما متوسط مفتوح، على هذا النحو:

ص ح ص + ص ح ح+ ص ح ح+ ص ح

---

[٣١٤] **روعي تحريك الحرف الأخير بحركة قصيرة لئلا يتصل مقطعيا بسابقه فيصير من المقاطع المستكرهة في اللغة.**

ويؤكد هذا الموازنة لديهم هو أن مصادرها توازن مصادر مجموعة "اِفْعَنْلَلَ" صوتيا ومقطعيا، وهي موازنة غير تامة؛ لأنها أقل من سابقاتها؛ للتفاوت في درجة الموازنة التي تتحقق كاملة بين (اِسْتَفْعَلَ، واِفْعَوَّلَ، واِفْعَوْعَلَ)، وتقل عنها في (اِفْعَالَّ، واِفْعَلَلَّ) فكأننا في هذا الموضع، وما شابهه أمام درجتين من الموازنة:

الأولى – الموازنة التامة: وهي التي تقضي بالمساواة الصوتية والمقطعية بين وزن (فرع) أقل بوزن (أصل) أعلى، وتشمل الصور التصريفية للفعل كافة؛ فتتسع دائرة الموازنة الصوتية والمقطعية؛ لتشمل (الإلحاق) وما خرج عن إطاره لفقدان ضوابطه النحوية الموضوعة، ولا سيما المختلف فيها.

الثانية– الموازنة شبه التامة: وهي التي تتحقق إذا ماثلت مجموعة تصريفية وزنا رئيسا؛ فتتبعه في بعض التصريفات دون البعض الآخر.

رابعًا – الثلاثي المزيد "انفعل" وموازِنه:

ينحصر هذا النسق في الموازن دون الملحق؛ لانتفاء بنية الخماسي المجرد، وعدم موازنته للرباعي المزيد بحرف "تفعلل" في نظم الحركات، وما تبعها من ضوابط للإلحاق، ويتضمن: (انْفَعَلْتُ، وافْعَلَلْتُ، وافْتَعَلْتُ)، وفيما يلي بيان تحليلها:

المثال	الوزن الصرفي	الوزن الصوتي	الوزن المقطعي	المصدر (وزنه الصرفي/ وزنه الصوتي)
اِنْدَفَعَ	اِنْفَعَلَ	اِنْفَعَلَ	ص ح ص + ص ح + ص ح + ص ح	اِنْفِعَالْ/ اِنْفِعال
اِخْتَمَرَ	اِفْتَعَلَ	اِنْفَعَلَ	ص ح ص + ص ح + ص ح + ص ح	اِفْتِعَالْ/ اِنْفِعال
اِحْمَرَّ	اِفْعَلَّ	اِفْعَلَّ	ص ح ص + ص ح ص + ص ح	اِفْعِلَالْ/ اِنْفِعال

الملاحظات:

١- أن "اِنْفَعَلَ" و"اِفْتَعَلَ" ومصدريهما -كما تبين في الجدول- يشتركان في عدد الحروف ونظم الحركة والسكون، وعدد المقاطع وأنساقها، وكذلك مضارعهما: "يَنْفَعِلُ" و "يَفْتَعِلُ"، على النحو التالي:

ص ح ص +ص ح + ص ح +ص ح.

٢- أن "اِفْعَلَّ" لا يوازن قرينيه في الماضي إلا إذا أسند إلى ما يوجب فك تضعيف لامه، نحو: احمررت، واحمررن، ... إلخ؛ أي أن الموازنة بينه وبينهما تتحقق كما كان الأمر في "افعالَّ".

وكذلك مضارعه "يحمرُّ" يخالفهما صوتيا؛ ومقطعيا، على هذا النحو:

ص ح ص + ص ح ص+ ص ح.

٣- أن المصادر: (اِنْفِعَالْ، واِفْتِعَالْ، واِفْعِلَالْ) تتوافق على وزن صوتي، ومقطعي واحد، هو:

ص ح ص+ ص ح +ص ح ح + ص ح.

وعلى ذلك فإن " اِنْفَعَلَ" هو الوزن الصوتي، والموازنة بينه وبين "اِفْتَعَلَ" تامة. أما موازنة "اِفْعَلَّ" لهما فشبه تامة؛ لأنها في بعض التصريفات دون البعض الآخر.

الخاتمة:

إن الخلاصة من هذا البحث أن تحليل الكلمة العربية تتعدد مسالكه صرفيا وصوتيا ومقطعيا؛ فإذا كان المبنى اللغوي واحدًا؛ فإن الزوايا التي ينظر إليه منها قد تتعدد بتعدد تصنيف وحداته المكونة له، ومن ثم بدت الرؤية التراثية وازنة أمام ما استحدث؛ كونها ثنائية المسلك (الثبات، والتغير)، وهو الأمر الذي أمكن من ربطها بالدرس الصوتي الحديث رغم اختلاف وجهتي النظر لحروف العلة والمد واللين، وبالتبعية الربط

بالميزان المقطعي، كما تبين أن لكل نسق من هذه الأنساق التحليلية للكلمة العربية أثره؛ فالميزان الصرفي غايته معرفة أصول الكلمة وزوائدها وغير ذلك من الأهداف. والميزان الصوتي والمقطعي يُظهر التحولات المورفولوجية والقدرة الإيقاعية للغة، وما تحويه من خصائص تميزها عن غيرها من خصائص الانسجام المقطعي في الكلمة العربية، وقد تبين أن سيبويه أول من نوه بما يمكن تسميته بـ "الوزن الصوتي الجامع" لمجموعة أبنية صرفية بوصفه ميزانا صوتيا يقعن جميعا في إطاره الصامتي والحركي عددًا ونظمًا. وأنه تطور فسمي الميزان "البدل" و "الفرع" لدى عبد القاهر الجرجاني والرضي. وأن الموازنة ذات مستويين، هما:

الأول– الموازنة التامة: وتعني المساواة الصوتية والمقطعية بين وزن أقل (فرع) أو أكثر بوزن أعلى (أصل)؛ لما بين هذه الأوزان، وتشمل الصور التصريفية للفعل كافة؛ فتتسع دائرة الموازنة الصوتية والمقطعية؛ لتشمل "الإلحاق" وما خرج عن إطاره لفقدان ضوابطه الموضوعة، ولا سيما المختلف فيها.

الثاني– الموازنة شبه التامة: وتتحقق باقتصار المساواة الصوتية والمقطعية على بعض التصريفات بين وزنين صرفيين.

المصادر والمراجع:

١- إبراهيم أنيس (دكتور):

- الأصوات اللغوية، مطبعة نهضة مصر، [د.ط]، د.ت.
- موسيقى الشعر، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٥٢م.

١- أحمد الحمو (دكتور): محاولة ألسنية في الإعلال، مجلة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث، أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر ١٩٨٩م.

٢- أحمد كشك (دكتور): من وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، دار غريب لطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧ م.

٣- أحمد محمد عبد الدايم (دكتور): قضايا وبحوث في النحو والصرف والعروض للشريف الإسنوي، دار الهاني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م – ١٤٢٣ هـ.

٤- أحمد مختار عمر (دكتور):

- دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، د. ط، ١٩٩٧م – ١٤١٨هـ.

٥- الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الجزء الثالث، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م.

٦- ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين المحويين البصريين والكوفيين، الجزء الثاني، دار الفكر، [د.ط]، د.ت.

٧- أندريه مارتيني: مبادئ في اللسانيات العامة، ترجمة: سعدي زبير، دار الآفاق، الجزائر، د.ت.

٨- بسام بركة (دكتور): علم الأصوات العام أصوات اللغة العربية، مركز الإنماء القومي، لبنان، [د.ط]، د.ت.

٩- تمام حسان (دكتور):

- مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، [د.ط]، ١٩٩٠.
- اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، [د.ط]، ١٩٩٤م.

١٠- ابن جني:

- تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريظ الفضل بن الربيع، تحقيق: محمد بهجة الأثري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الثانية، د. ت.
- الخصائص، الأجزاء: (الأول، والثاني، والثالث)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، [د.ط]، د.ت.
- المنصف شرح كتاب التصريف، الجزء: الأول والثاني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وآخر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، تحقيق: د. حسين أحمد بو عباس، مطبعة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م.

١١- حسام البهنساوي (دكتور): علم الأصوات، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الثانية، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.

١٢- حيدر عبد علي حميدي(دكتور): الافتراض الصرفي في ضوء علم اللغة الحديث، مركز الكتاب الأكاديمي، عَمَّان، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٢٢م.

١٣- أبو حَيَّان محمد بن يوسف الأندلسي:

- تذكرة النحاة، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.
- البحر المحيط في التفسير، الجزء الأول، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٤٣٢هـ –٢٠١٠م.

١٤- خالد الأزهري (الشيخ): شرح التصريح على التوضيح، الجزء الثاني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦ م- ١٤٢٧هـ.

١٥- الخليل بن أحمد الفراهيدي:

- الجمل في النحو، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، الجزءان الأول والرابع، ترتيب وتحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ م – ١٤٢٤هـ.

١٦- عبد الرحمن أيوب (دكتور): أصوات اللغة، مطبعة الكيلاني، الطبعة الثانية، ١٩٦٨م.

١٧- عبد الرحمن الحاج صالح (دكتور):

- الحركة والسكون عند الصوتيين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد الثامن والثمانون، القسم الثاني، المحرم ١٤٢١هـ- مايو ٢٠٠٠م.
- منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، ٢٠١٢م.

١٨- رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، الجزء الأول، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٩- رمزي منير البعلبكي (دكتور): فقه العربية المقارن دراسات في أصوات العربية وصرفها ونحوها على ضوء اللغات السامية، دار العلم للملايين، د. ط، د. ت.

٢٠- رمضان عبد التواب (دكتور): المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخاجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.

٢١- الزمخشري: المفصل في علم العربية، دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر، عَمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٢٢- سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني: شرح تصريف العزي، دار المنهاج، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

٢٣- سعد عبد العزيز مصلوح (دكتور): في اللسانيات العربية المعاصرة دراسات ومثاقفات، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى،١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

٢٤- سمير شريف إستيتية (دكتور): الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.

٢٥- سيبويه: الكتاب، الجزءان الثالث والرابع، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٢٦- ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل: المخصص، الأجزاء: (الثامن، والثالث عشر، والرابع عشر)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، [د.ط]، د.ت.

٢٧- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر:

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، الجزء الثاني، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى وآخرَين، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، [د.ط]،١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الجزء الثالث، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٢٨- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية، الجزءان: السابع والثامن، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٢٩- الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ط، د.ت.

٣٠- شوقي ضيف (دكتور): تحريفات العامية للفصحى في القواعد والبنيات والحروف والحركات، دار المعارف، [د.ط]، د.ت.

٣١- عبد الصبور شاهين (دكتور): المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، [د.ط]، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٣٢- الصيمري أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق: التبصرة والتذكرة، الجزء الثاني، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى،١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٣٣- طاهر بن صالح الجزائري الدمشقي (الشيخ): الكافي في اللغة، تحقيق وتقديم: أبو بكر القاسم ضيف الجزائري، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٣٤- الطيب البكوش (دكتور): التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، المطبعة العربية، تونس، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢م.

٣٥- عبد العزيز سعيد الصيغ (دكتور): المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، دمشق، الإعادة الأولى (الطبعة الثانية)، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٧ م.

٣٦- ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٣٧- عفيف الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني: شرح العلامة سعد الدين التفتازاني على التصريف العزي، راجعه وأشرف عليه وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الاستقامة، ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م.

٣٨- ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، الجزء الرابع، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، [د.ط]، د.ت.

٣٩- أبو علي الفارسي:

- المسائل البصريات، الجزء الأول، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، دون ناشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- التكملة، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.
- الحجة في القراءات السبع، الجزء الأول، تحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م - ١٤٢٨هـ.

٤٠- غالب فاضل المطلبي (دكتور): في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، دار الحرية للطباعة، بغداد، [د.ط]، ١٩٨٤ م.

٤١- عبد الفتاح عبد العليم البركاوي (دكتور): مقدمة في علم أصوات العربية، الجريسي للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م.

٤٢- فوزي الشايب (دكتور): أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٤٣- فولفديتريش فيشر: الأساس في فقه اللغة العربي، ترجمة: د. سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٤٤- الفيروزآبادي مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥.

٤٥- أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب: دقائق التصريف، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٤٦- عبد القاهر الجرجاني:

- المفتاح في الصرف، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- المقتصد في شرح التكملة، الجزء الثاني، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود، سلسلة الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٤٧- ابن القبيصي أبو عبد الله محمد بن أبي الوفاء الموصلي: التتمة في التصريف، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٤٨- كارل بروكلمان: فقه اللغات السامية، ترجمه عن الألمانية: د. رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، د.ط، د.ت.

٤٩- كريم زكي حسام الدين (دكتور): أصول تراثية في علم اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

٥٠- ابن كمال باشا شمس الدين أحمد بن سليمان، ينظر: الفلاح على شرح المراح (بهامش كتاب: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثالثة، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩م.

٥١- كمال بشر (دكتور):

- دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، الطبعة التاسعة، ١٩٨٦م.
- علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، [د.ط]، ٢٠٠٠م.

٥٢- لطيفة إبراهيم النجار: دور البنية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، دار البشر، عمَّان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٥٣- ماريو باي: أسس علم اللغة، ترجمة: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثامنة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٥٤- ابن مالك:

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، د.ط، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
- شرح الكافية الشافية، الجزء الرابع، حققه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح التسهيل، الجزء الثالث، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد وآخر، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ- ١٩٩٠م.

٥٥- المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الأجزاء: (الأول، والثاني، والثالث)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مطابع الأهرام، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤١٥ هـ-١٩٩٤م.

٥٦- محمد جواد النوري (دكتور): علم الأصوات العربية، منشورات جامعة القدس، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٥٧- محمد عبد الخالق عضيمة (دكتور): المغني في تصريف الأفعال، ويليه اللباب من تصريف الأفعال، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

٥٨- محمد سعيد صالح ربيع الغامدي (دكتور): الدرس الصرفي العربي طبيعته وإشكالاته، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد ١١٧- ١١٨، يناير ٢٠١٠.

٥٩- محمد عبد العزيز عبد الدايم (دكتور):

- نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الحادية والعشرون، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١.
- النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى،١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦.

٦٠- محمد علي الخولي (دكتور): الأصوات اللغوية، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

٦١- محمود محمد شاكر: نمط صعب ونمط مخيف، مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ- ١٩٩٦م.

٦٢- المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، الجزء الخامس، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م.

٦٣- مكي بن أبي طالب القيسي: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٦٤- أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري: تهذيب اللغة، الجزء الأول حققه وقدم له: عبد السلام محمد هارون، دار القومية العربية للطباعة، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م. والجزء

الرابع عشر، تحقيق: يعقوب عبد النبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، [د.ط]، د.ت.

٦٥- ابن منظور: لسان العرب، الأجزاء: (العشرون، والتاسع والعشرون، والثاني والثلاثون، والسابع والثلاثون)، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة، [د.ط]، د.ت.

٦٦- مهدي بن علي آل ملحان القرني (دكتور): أبنية الإلحاق في الصحاح دراسة وتحليل، مكتبة الرشيد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ – ٢٠٠١م.

٦٧- نقره كار، عبد الله بن محمد الحسيني: شرح الشافية في التصريف، وبهامشه شرح الفاضل العصام، دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ت.

٦٨- نيكلاس لومان: مدخل إلى نظرية الأنساق، ترجمة: يوسف فهمي حجازي، منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٦٩- هنري فليش: العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، تعريب وتحقيق: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، الطبعة الثانية، د.ت.

٧٠- يحيى عبابنة (دكتور): دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، دار الشروق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ م.

٧١- ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، الأجزاء: (الثاني، والرابع، والخامس)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.

The process of the analytical statement of structure from unity to multiplicity is a linguistic approach

Dr. Ayman Saleh Rady Aly

Department of Syntax, Morphology and Prosody

Faculty of Dar Al Uloom, Minia University

Abstract:

The morphological balance in the study of the structure of the word (the empowered noun - the verb acting) is based on the duality of the original and the excess, and its purpose is to maintain the structure of the word in certain weights.

Images, so to describe them, seemed flexible, such as: spatial inversion, deletion, and others. They are pictures of the morphological balance through which the ancients stuck to show the original and excess, and the order of the letters of the word or not, and the used or deleted, and the supposed original, in order to preserve the morphological weight that does not change even in the substitution.

Their vision of the morphological balance has taken a different direction, in what was called "appendage" and "balance", through which it shows the awareness of the convergence that they derived between some morphological weights and others, and approved them for both "attachment" and "balance", which may be a call for what can be called "unified weight"; However, if the similarity in some discharges is not in others, or in another form

the similarity is incomplete, then the second is a balance to the first, and thus each balance appendix, not every balancer is an appendix.

Looking at these two subjects through the "phonetic and syllabary" scale, it is permissible, according to what is called phonetics, to include them under what may be called "syllabic similarity" and its use in morphological analysis.

Keywords: analytical statement, phonetic meter, syllabic meter, perfect balance, semi-perfect balance.